جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
NAIF ARAB UNIVERSITY FOR SECURITY SCIENCES
Est. 1978

Naif Arab University for Security Sciences
Arab Journal for Security Studies
المجلة العربية للدراسات الأمنية
https://journals.nauss.edu.sa/index.php/ajss

AJSS

Security Measures Taken to Manage COVID-19 Crisis in Kingdom of Saudi Arabia

الإجراءات الأمنية المتخذة لإدارة أزمة كورونا في المملكة العربية السعودية

عبدالله بن فريح العلي
قسم العلوم الإدارية، كلية الملك فهد الأمنية، المملكة العربية السعودية

Abdullah bin Fureh Al-Ali

Department of Administrative Sciences, King Fahd Security College, Kingdom of Saudi Arabia

Received on 18 Aug. 2022, Accepted on 19 Oct. 2022, Available online on 13 Dec. 2022

المستخلص

تناولت الدراسة الإجراءات الأمنية المتخذة لإدارة أزمة كورونا في المملكة العربية السعودية؛ وذلك من حيث الأنشطة والأعمال والترتيب الزمني الخاضع للإجراءات الأمنية، وأوضحت الدراسة كذلك تصنيف الإجراءات الأمنية المتخذة لإدارة الأزمة، وكشفت عن الجهود الأمنية المبذولة في متابعة ورصد المخالفات الخاصة بذلك.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي متمثلًا في أسلوب تحليل المحتوى باستخدام أداة تحليل المحتوى كأداة لجمع المعلومات وقد طُبقت الدراسة على كافة البيانات الصادرة من قبل وزارة الداخلية السعودية للفترة من (2020) إلى (2022) المتعلقة بالإجراءات الأمنية المتخذة في أثناء أزمة كورونا وعددها (123) بيانًا رسميًا.

كما خلصت إلى عدة نتائج؛ من أهمها: أن من أبرز الأنشطة والأعمال الخاضعة للإجراءات الأمنية لإدارة أزمة كورونا هو (التجول)، وجاء الربع الثاني من سنة (2020م) أعلى من حيث الترتيب الزمني الذي اتخذت فيه الإجراءات الأمنية لإدارة الأزمة، وأن أبرز إجراء أمني تم اتخاذه لإدارة أزمة كورونا هو إجراء (التعليق ورفع التعليق والحظر الجزئي)، وجاء الربع الأول من سنة (2021م) أعلى رصدًا للمخالفات الخاصة بذلك.

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية، إدارة الأزمات، الإجراءات الأمنية، أزمة كورونا.

Abstract

This research examines the security measures taken to manage the Coronavirus crisis in Saudi Arabia, in terms of activities and actions related to Coronavirus crisis security measures and the timeframe for adopting Coronavirus crisis security measures. The study addressed the classification of security measures taken to manage the Coronavirus crisis. It highlighted the security efforts made to monitor and follow-up the related violations.

To achieve the study objectives, the researcher adopted the descriptive-analytical method represented in the content analysis method, using the content analysis tool as a tool for collecting data. The study was applied to all the statements issued by the Saudi Ministry of Interior during the period from 2020AD to 2022AD related to the security measures taken during COVID-19. The number of these official statements was (123).

The study concluded with several results. One of the most significant results was the activities and actions exposed to security measures to address the coronavirus epidemic is: the second quarter of 2020 witnessed the most security measures put in place to deal with the coronavirus pandemic. The first quarter of 2021 witnessed the highest number of violations of the related measures.

The study recommended the development of plans to

Keywords: *Security Studies, Crisis Management, Security Measures, COVID-19.*

Production and hosting by NAUSS

* Corresponding Author: *Abdullah bin Fureh Al-Ali*
Email: abdullah.f.alali@gmail.com

doi: 10.26735/AJNW9345

1319-1241© 2022. AJSS. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons, Attribution-NonCommercial License.

وقد أوصت الدراسة؛ بوضع خطط لاستمرارية الأعمال في أثناء الأزمات لكافة المنظمات الحكومية، وبخاصة المنظمات والأجهزة الأمنية، وتطبيق المهام والأعمال الأمنية واستمرارها في أثناء الأزمات، وتوثيق الجهود الأمنية الاستباقية، واستثمار نجاح تجربة الأجهزة الأمنية السعودية في مواجهة وإدارة أزمة كورونا.

keep business running during crises for all governmenta organizations, in particular security organizations and entities. The study also recommended implementing security tasks during crises, documenting proactive security efforts and investing on the success of the Saudi security services case in confronting and managing COVID-19 crisis.

1. المقدمة

تتعدد أساليب تطوير الأداء البشري في المنظمات التي تهدف إلى تحقيق غايتها المستقبلية وتحقيق المنجزات وأهدافها وتطلعاتها الإستراتيجية؛ لذا تُدرَك أهمية التركيز على المفاهيم الإدارية الحديثة في تنمية أداء العاملين من خلال تبني الممارسات الإدارية، وإن جوهر ممارسة الإدارة في المنظمات يقتضي القيام بعمليات التخطيط لتجنب المنظمة الأزمات والمخاطر والكيفية التي تدار فيها تلك الأزمات لتقليل آثارها السلبية وتفادي أضرارها الكارثية، ففي الوقت الذي دخل فيه العالم الألفية الجديدة ظهرت العديد من الأزمات والكوارث والأوبئة التي تهدد البشرية، وتفاقمت التحديات التي تواجهه حتى غدا في مواجهة مستمرة مع تلك التحديات، وقد يوصف هذا العصر بعصر الأزمات والكوارث.

وعلى الرغم من تعدد الأزمات وأنواعها والميادين التي تشهد صراعًا معها من أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وأمنية وتكنولوجية وصحية، وتنوع أسباب حدوثها ما بين أسباب طبيعية وأخرى بفعل البشر، فقد شهد العالم العديد من الأزمات والكوارث من أزمات الحروب ووقوع الزلازل والبراكين وانتشار الأمراض والأوبئة كالتي شهدها العالم (الإنفلونزا الإسبانية عام 1918م، وفيروس سارس 2002م، وإنفلونزا الخنازير 2009م، وإيبولا 2013م، وصولًا إلى فيروس كورونا 2020م)، إلا أنه يبقى الميدان الأمني أكثرها صراعًا بحكم تعقد وتشابك المهام والظواهر الأمنية مع غيرها من الميادين الأخرى؛ لذا تبرز تلك التحديات على أنها تحديات أمنية في المقام الأول.

ألقت جائحة كورونا بآثارها وتداعياتها على حالة الشعور بالأمان والأمن وعدم اليقين؛ مما كان له الأثر في حالة الأمن الوطني والدولي، فمنذ تفشي الفيروس وما صاحبه من تزايد أعداد الإصابات والوفيات في جميع أنحاء العالم، صاحبه أيضًا انتشار حالة من الذعر والخوف؛ لما له من تهديد على الصحة والأمن، ووجدت أجهزة الأمن نفسها ملزمة بمسؤوليات أمنية جديدة لم يشهدها العصر الحديث؛ مما دفع دول العالم إلى فرض الحجر الصحي ووقف حركة النقل والطيران وإغلاق الحدود، وإصدار تشريعات وأنظمة إضافية لحماية الصحة العامة وفرض السكينة العامة ومعاقبة مخالفي الحجر الصحي (المشهداني، 2020م، ص 235).

وتسعى هذه الدراسة إلى مناقشة الإجراءات الأمنية التي فرضتها وزارة الداخلية السعودية لإدارة أزمة كورونا للمحافظة على حالة الأمن العام؛ مما استلزم فرض إجراءات وقائية واحترازية صارمة، تمس مقومات الأمن الوطني بمختلف أنواعه (الأمن الصحي، والأمن الاجتماعي، والأمن الاقتصادي، والنفسي والجنائي).

وتناقش ما طرأ على الأجهزة الأمنية من أعباء إضافية لأعمالها ومهامها الاعتيادية تقتضيها ظروف الحالة الطارئة لمواجهة وباء كورونا، من أجل بسط الأمن والاستقرار ومنع حالة الذعر والفوضى التي تصاحب عادةً الأزمات، إضافة إلى ما تقتضيه الأزمات من تدخلات تشريعية، إما لتعديل الأنظمة القائمة أو إصدار أنظمة جديدة لأجل مواجهة هذا الوباء.

مشكلة الدراسة

عاش العالم على مدى عامين انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد Covid - 19 الذي بدأ بالظهور في أواخر عام 2019م في مدينة ووهان الصينية، وأعلنت منظمة الصحة العالمية في مارس 2020م تصنيف الفيروس على مستوى جائحة تهدد دول العالم؛ نظرًا لسرعة انتشاره بين البشر، مخلفًا ما يزيد على (500) مليون إصابة وأكثر من (6) ملايين وفاة، كما أن أزمة وباء كورونا كوفيد-19 صنّفها البعض بأنها من أخطر الأزمات التي واجهتها البشرية بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، ومن الأسباب الرئيسة التي فاقمت من حجم الكارثة هو عدم التنبؤ أو توقع حدوث كارثة بهذا الحجم، وما صاحبه من عدم الاستعداد الكافي من جانب الدول لمواجهة تداعيات كارثة بهذا الحجم (معبد، 2020م، ص293)، وفي ظل هذه الأزمة الصحية وتداعياتها على الحياة البشرية على كافة الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإنسانية والأمنية والثقافية سارعت الدول إلى اتخاذ الإجراءات الاحترازية الاستباقية للحد من انتشار الفيروس للحفاظ على صحة وسلامة الإنسان؛ وذلك من خلال عددٍ من التدابير الوقائية لمواجهة انتشار الوباء، منها الإجراءات الأمنية التي تهدف إلى المحافظة على الصحة العامة، حيث شهدت المملكة العربية السعودية اتخاذ إجراءات أمنية غير مسبوقة في العصر الحديث، أشرفت على تنفيذها وزارة الداخلية السعودية بفرض الأمن والنظام لتطبيق التعليمات الصحية

الصادرة من وزارة الصحة باتخاذ الإجراءات النظامية والقانونية على المخالفين لتلك التعليمات، واختلفت كفاءة وفاعلية دول العالم في احتواء الوباء؛ استنادًا إلى كفاءة الأجهزة الأمنية وفاعليتها في إدارة الأزمة وفق أساليب وأدوات وطرق إدارة الأزمات الحديثة، وفي ظل تسخير كافة الإمكانات والخبرات في إدارتها وبتعاون المجتمع ووعيه وتكاتفه مع الأجهزة الأمنية في تطبيق التعليمات الصادرة من وزارة الداخلية؛ حيث تُعد تجربة المملكة العربية السعودية في مواجهة أزمة وباء كورونا نموذجًا ناجحًا استطاعت من خلاله الحد من تداعيات الجائحة والسيطرة والتحكم على اتجاهاتها وفق مؤشرات دولية تشيد بالتجربة السعودية؛ حيث احتلت الثانية عالميًا في مؤشر نيكاي الياباني في التعافي من فيروس كورونا المستجد.

وتتبلور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

- ما الإجراءات الأمنية المتخذة لإدارة أزمة كورونا في المملكة العربية السعودية؟

تساؤلات الدراسة

في إطار التساؤل الرئيسي تنبثق عدة أسئلة فرعية:

1 - ما الأنشطة والأعمال الخاضعة للإجراءات الأمنية لإدارة أزمة كورونا حسب البيانات الصادرة من وزارة الداخلية السعودية؟

2 - ما الترتيب الزمني لاتخاذ الإجراءات الأمنية لإدارة أزمة كورونا حسب البيانات الصادرة من وزارة الداخلية السعودية؟

3 - ما تصنيف الإجراءات الأمنية المتخذة لإدارة أزمة كورونا حسب البيانات الصادرة من وزارة الداخلية السعودية؟

4 - ما الجهود الأمنية المبذولة في متابعة ورصد المخالفات الخاصة بإجراءات إدارة أزمة كورونا؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1 - التعرف على الأنشطة والأعمال الخاضعة للإجراءات الأمنية لإدارة أزمة كورونا حسب البيانات الصادرة من وزارة الداخلية السعودية.

2 - التعرف على الترتيب الزمني لاتخاذ الإجراءات الأمنية لإدارة أزمة كورونا حسب البيانات الصادرة من وزارة الداخلية السعودية.

3 - التعرف على تصنيف الإجراءات الأمنية المتخذة لإدارة أزمة كورونا حسب البيانات الصادرة من وزارة الداخلية السعودية.

4 - توضيح الجهود الأمنية المبذولة في متابعة ورصد المخالفات الخاصة بإجراءات إدارة أزمة كورونا.

أهمية الدراسة

1 - الأهمية العلمية

تتجسد أهمية الدراسة النظرية في التعرف على الجهود التي قامت بها الأجهزة الأمنية في وزارة الداخلية السعودية في مواجهة أزمة وباء كورونا وفاعليتها في تطبيق الاشتراطات والتدابير الصحية للمحافظة على الصحة العامة.

وتتمثل الأهمية العلمية بمحاولة إضافة علمية لتوثيق جهود الأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية، حول موضوع الدراسة؛ لذا تكتسب هذه الدراسة أهميتها باعتبارها من الدراسات المحلية القلائل التي تطرقت للإجراءات الأمنية المتخذة لمواجهة أزمة صحية، وهي من المهام المنوطة بالأجهزة الأمنية للمحافظة على الصحة العامة بالإضافة إلى الأمن العام والسكينة العامة؛ لذا تحظى بأهمية نظرية وعلمية لإبراز أهمية إدارة الأداء الأمني وفاعليته في إدارة الأزمات، وتجربة غير مسبوقة لأجهزة الأمن السعودية؛ لما لها من تداعيات على الأمن الوطني، وتوضيح الكيفية التي واجهت بها الأجهزة الأمنية أزمة وباء كورونا.

2 - الأهمية العلمية

تأتي أهمية الدراسة التطبيقية والعملية بتقديم دراسة علمية للاستفادة منها في توثيق الإجراءات الأمنية التي اتخذتها الأجهزة الأمنية السعودية المستندة إلى الأساليب الحديثة في إدارة الأزمات والمتعلقة بالأوبئة، وبخاصة عندما يصبح انتشار الوباء عالميًا، تتفاوت الأجهزة العالمية في كيفية مواجهة ومعالجة آثاره السلبية على أمن المجتمع وسلامته، وتأتي هذه الدراسة لرصد تلك الإجراءات الأمنية والخبرة التراكمية المكتسبة من تلك التجربة كنماذج ناجحة، كما تسهم نتائج الدراسة في تعريف دول العالم بأسباب نجاح المملكة العربية السعودية في مواجهة أزمة وباء كورونا من خلال جهود أجهزتها الأمنية.

حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة في الحدود الآتية:

1 - الحدود الموضوعية: تركز الحدود الموضوعية للدراسة على الجهود التي قامت بها الأجهزة الأمنية في وزارة الداخلية السعودية في مواجهة أزمة وباء كورونا.

2 - الحدود المكانية: شملت الفترة الزمنية الممتدة من الربع الأول 2020م وهي الفترة التي شهدت بداية جائحة وباء كورونا عالميًا إلى نهاية الربع الأول 2022م.

مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها

1 - إدارة الأزمات

اصطلاحًا: هي العملية التي تتعامل معها المنظمة مع حدث طارئ وغير متوقع يهدد بإلحاق الضرر بالمنظمة أو أصحاب المصلحة أو الجمهور العام، وتتضمن إدارة الأزمات عدة مستويات من الأنشطة (منع الأزمات، والتخطيط، والتدريب، والاستجابة والتعافي) (Mikusova. 2019. P: 1847).

كما يقصد بها قدرة المنظمة على التعامل مع الأزمة بشكل سريع وفعال، من خلال استخدام آليات معينة لأجل تخفيض مستوى التهديد الناتج عن الأزمة وتحويله إلى عمليات عادية (السهلي، 2014م، ص66).

إجرائيًا: يعرف الباحث إدارة الأزمات إجرائيًا بأنها: اللحظة الحاسمة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية للتعامل مع أزمة وباء كورونا، بالأخذ بأساليب التخطيط والتنبؤ والتوقع بحدوث الأزمة والابتعاد عن العشوائية والارتجالية، والاعتماد على المعلومات الصحيحة أساسًا لاتخاذ القرار المناسب لإدارة الأداء الأمني لمواجهة كورونا، لتخفيف آثارها ومنع تفاقمها والتحكم بنتائجها بما يحقق أقل قدر ممكن من الأضرار من خلال تعبئة الإمكانات والموارد بكفاءة وفاعلية عالية.

2 - الإجراءات الأمنية

اصطلاحًا: مجموعة من التدابير الوقائية والعقابية التي تتخذها السلطات الأمنية في الدولة بهدف تحقيق الاستقرار الأمني داخليًا وخارجيًا؛ انطلاقًا من المبادئ الأساسية للدولة في إطار مقاصدها ومصالحها الشرعية (الذياب وآخرون، 2018م، ص22).

إجرائيًا: يعرف الباحث الإجراءات الأمنية إجرائيًا بأنها: مجموعة من القواعد والإجراءات التي تفرض القيود على أفراد المجتمع للوقاية والمحافظة على الصحة العامة لمواجهة وباء كورونا، وتضم تدابير أمنية جديدة وفق إستراتيجية تقليل تأثير المخاطر الأكثر احتمالًا والدفع بالالتزام بالعمل بتلك القواعد والإجراءات وإقرار العقوبات التي تحد من مخالفة تلك الإجراءات، والتي من شأنها التحكم والسيطرة في مسار الأزمة ومنع تفاقمها.

3 - فيروس كورونا COVID-19:

اصطلاحًا: جائحة 91-DIVOC الحالية ناتجة عن فيروس كورونا 2-VoC-SRAS. فيروسات كورونا (sVoC) وهي عائلة كبيرة من الفيروسات، العديد منها يسبب أمراض الجهاز التنفسي لدى الإنسان، من نزلات البرد إلى أمراض أكثر ندرة وخطورة مثل: متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد (سارس) ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس)، وكلاهما يحتوي على معدلات وفيات عالية، ويختلف فيروس كورونا بقدرته على الانتشار بسرعة عالية، وتم اكتشافهما لأول مرة في عامي 2003 و2012 على التوالي، وتم الإبلاغ عن أول حالات إصابة بشرية بـ COVID-19، وهو مرض الفيروس التاجي الناجم عن SARS-CoV-2، لأول مرة من مدينة ووهان الصينية، في ديسمبر 2019 (منظمة الصحة العالمية، 2020م).

2. الدراسات والأدبيات السابقة

يستعرض الباحث أهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وتطرقت للإجراءات المتخذة لمواجهة وباء كورونا، والجهود الأمنية التي تعزز من فاعلية الأداء الأمني لإدارة الأزمات، وتقييم تلك الدراسات، وهي على النحو الآتي:

- دراسة الخميس وأبي خشبة (2020) بعنوان: تجارب آسيوية في إدارة الأزمات: أزمة جائحة الحمة التاجية أنموذجًا، وهدفت الدراسة إلى التعريف بتجربة الصين وسنغافورة وكوريا الجنوبية بأزمة جائحة الحمة التاجية، وعرض أبرز الأطر الإستراتيجية الدولية الخاصة بمواجهة أخطار الأزمات والكوارث، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت إلى عدد من النتائج منها، نجاح تجارب الدول الثلاثة في إدارة أزمة جائحة الحمة التاجية من خلال التحكم بمنحنى التفشي والمبادئ التي انطلقت منها والآليات التي اعتمدتها باعتمادها على المنهج الإستراتيجي في إدارة الأزمة، وتأكيد أهمية مبادئ المشاركة المجتمعية والحزم والتأهب والاستعداد المبكر في إدارة الأزمة، وأهمية الأسلوب العلمي والمستوى الثقافي للمجتمع.
- دراسة بن صايم (2020) بعنوان: أثر جائحة كورونا (كوفيد 19) على الدراسات الأمنية، وهدفت إلى التعرف على انعكاسات جائحة كورونا على الحياة الاجتماعية المحلية والعالمية وعلى النظام الدولي وأجندة البحوث في مجال الأمن، والتعرف على الاتجاهات المستقبلية التي يمكن أن تأخذها الدراسات الأمنية تحت تأثير الجائحة.
- دراسة عبد المطلب (2020) بعنوان: التحديات الأمنية التي تواجه المنافذ الحدودية لانتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) قطاع أمن المطارات نموذجًا، وهدفت إلى معرفة الاتجاهات والخطط النظرية المرتبطة بالأداء الأمني في أثناء الأزمات والكوارث، وإبراز التحديات الأمنية التي تواجه قطاعات الشرطة المختلفة وتحديدًا قطاع أمن المنافذ الحدودية.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت

الدراسة إلى عدد من النتائج منها، أن أبرز التحديات التي تواجه أجهزة الشرطة ضمان استمرار العمليات الأمنية لتأمين حركة الطيران، وكيفية المحافظة على سلامة العاملين في أمن المطار، ومشكلة تعامل أجهزة الشرطة مع التجمعات المجتمعية كالعاملين في المطارات والمنافذ.

- دراسة المشهداني (2020) بعنوان: الأمن الشامل في مواجهة الأزمات والكوارث: جائحة كورونا نموذجًا، وهدفت إلى التعرف على الأخطار التي أحدثتها جائحة كورونا في مجال الأمن الإنساني في دول العالم والعالم العربي، والتعرف على خطورة تهديدها على الأمن، والتعرف على مسؤوليات ومهام أجهزة الشرطة في مواجهة الجائحة، والتعرف على علاقة انتشار الجائحة بحركة الجريمة في المجتمعات، وعلاقة الجائحة بأمن الأزمات والكوارث، والانعكاسات النفسية والاجتماعية على المجتمع.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: تشجيع المسؤولية المجتمعية في مواجهة تبعات الجائحة، وتعزيز التعاون الأمني العربي، وأهمية مراجعة أجهزة الشرطة لخطط الطوارئ لمواجهة الكارثة، وأهمية إيجاد وعي مجتمعي شامل في مواجهة الأزمات.

- دراسة معبد (2020) بعنوان: الإستراتيجيات المستقبلية لإدارة أخطار الأوبئة والكوارث الصحية في ظل تجربة أزمة فيروس كورونا المستجد، وهدفت الدراسة إلى التعرف على المفاهيم الخاصة بإدارة المخاطر وكيفية الاستفادة منها في إدارة أخطار الأوبئة والكوارث الصحية، واستعراض أهم التداعيات الناتجة عن أزمة جائحة كورونا، وتحديد ملامح الإستراتيجيات المستقبلية المتوقعة لإدارة أخطار الأوبئة والكوارث الصحية.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، تعتبر أزمة كورونا أخطر الأزمات التي واجهها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وأنها خلفت آثارًا وتداعيات امتدت إلى جميع القطاعات الصحية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واتخاذ التدابير التي من شأنها التأهب والاستعداد لمواجهة الأوبئة والكوارث الصحية من خلال إعداد سيناريوهات لمنع وقوعها أو الحد من تداعياتها.

- دراسة بالطو (2020) بعنوان: مدى قانونية الإجراءات المتخذة للحفاظ على الصحة العامة وتأثيرها في حقوق الإنسان: تجربة المملكة العربية السعودية في التعامل مع جائحة كورونا، وهدفت إلى تحليل آلية تعامل الدولة مع تهديدات الصحة العامة، بما يتوافق مع حقوق الإنسان، واستعراض نظرية الظروف الطارئة؛ مما يعطي الدولة الحق في فرض الإجراءات والتدابير الاحترازية بدون انتهاك الحقوق والحريات الفردية.

وقد استخدم الباحث المنهج الاستنباطي المتضمن الاستقراء والتحليل، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: أن القوانين الدولية والأنظمة السعودية تتفق على أهمية حق الصحة العامة، ولا ضرر في تقييد الحريات والحقوق في سبيل ضمان سلامة وأمن وصحة المجتمع.

- دراسة Christensen, et all (2020) بعنوان: Balancing governance capacity and legitimacy: how the Norwegian government handled the COVID-19 crisis as a high performer.

وهدفت إلى التعرف على كيفية تعامل الحكومة النرويجية مع جائحة فيروس كورونا، وقدرة الحكومة النرويجية على التوافق بين إدارة الأزمات والشرعية؛ حيث يكمن النجاح في إدارة الأزمات عندما تتمكن من الجمع بين القدرة والشرعية الديمقراطية، وتهدف إلى دراسة التحديات التي تواجه الحكومة من حيث قدرتها وشرعية اتخاذ القرارات وثقة المواطنين بها والتخطيط والاستعداد لما هو غير متوقع.

كما تهدف إلى الإجابة عن سؤالين: فيما يتعلق بالتنظيم من أجل الأمن المجتمعي وإدارة الأزمات، الأول: مسألة قدرة الحكم ويتعلق الأمر بالاستعداد أو القدرة التحليلية والتنسيق والتنظيم والتنفيذ لتوفير إدارة فعالة للأزمات.

الثاني: مسألة شرعية الحكم ويتعلق الأمر بثقة المواطنين في الحكومة، وقضايا مثل: المساءلة والدعم والتوقعات والسمعة والترتيبات الحكومية للتعامل مع الأزمات.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقد توصلت إلى عدد من النتائج منها، تعتبر تجربة إدارة الأزمات لوباء كورونا في النرويج مثالًا على اتخاذ القرار الفعال والتعامل وفهم الموقف، ويعود الأداء العالي للتجربة النرويجية ومعالجتها للوضع الوبائي لفيروس كورونا إلى قدرة الوضع السياسي وكفاءة القائمين عليه، وثقة المجتمع بالحكومة، وقوة الدولة والوضع الاقتصادي الجيد وكثافة سكانية منخفضة، وكذلك لم يتم تفويض القرارات السياسية الأساسية للخبراء والمهنيين بمفردهم، ولكن تم اتخاذها بالتعاون؛ مما يعزز القدرة على فهم الموقف عند تطوره، وتمكنت الجهات الفاعلة السياسية والمهنية معًا من إيجاد فهم مقنع وممكن إلى حد ما لما كان يحدث، وما يجب القيام به لتقليل عواقب الأزمة، وتمكنت الحكومة من السيطرة على الوباء بسرعة وفاعلية من خلال اعتماد إستراتيجية صارمة، تليها إستراتيجية مكافحة، بناءً على قرار تعاوني

وعملي، والتواصل الناجح مع الجمهور والكثير من الموارد ومستوى عالٍ من ثقة المواطنين في الحكومة، وركز النهج النرويجي بشدة على الجانب الصحي، ولكنه في الوقت نفسه كان قادرًا على تخصيص ما يعتبره موارد حكومية كافية وحزمًا تحفيزية للاقتصاد.

- دراسة Alshamrani, et all (2021) بعنوان: Anticipation of COVID-19 spread and prevention strategies in Saudi Arabia, a leader in worldwide pandemics management

وهدفت إلى التعرف على الإجراءات الاستباقية التي قامت بها المملكة العربية السعودية واستجابتها لمواجهة وباء كورونا وحماية سكان المملكة وتقليل انتقال العدوى بين المواطنين.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقد توصلت إلى عدد من النتائج منها، أن المملكة العربية السعودية اتخذت الكثير من الخطوات الوقائية الرئيسية لتقليل انتشار الفيروس الجديد شديد العدوى (COVID-19)؛ مما ينعكس إيجابًا على الحد من تفشي هذه العدوى مقارنة بجميع البلدان الأخرى.

- دراسة Parveen (2020) بعنوان: Challenges Faced by Pandemic Covid 19 Crisis: A Case Study in Saudi Arabia

وهدفت إلى التعرف على التدابير الإستراتيجية والإستراتيجيات التكنولوجية التي بدأتها حكومة المملكة العربية السعودية لتقليل تأثير الوباء.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، أن تجربة المملكة العربية السعودية في مواجهة وباء كورونا، تتلخص في أربعة إستراتيجيات واسعة النطاق. أولًا: المرونة؛ حيث يتطلب الوضع الحالي الناجم عن الأزمة مرونة أكثر واستباقية وإيجابية من خلال قيام القطاعات المختلفة بتكييف نماذج أعمال جديدة، ثانيًا: لقد أدت التكنولوجيا دورًا أساسيًا في إدارة الآثار السلبية للوباء، واعتمدت جميع قطاعات الأعمال على التكنولوجيا لضمان استمرارية الأعمال، ثالثًا: اعتمدت المنظمات على العمل الجماعي والتواصل على نطاق واسع، وأصبحت العلاقات أفقية أكثر منها عمودية، رابعًا: الكفاءات القيادية في وقت الأزمات غير المسبوقة، تسعى العديد من المنظمات بشدة من أجل البقاء والحفاظ على أعمالها وموظفيها، وكذلك أنقذت الحكومة السعودية القطاعات في مثل هذه الظروف، وأنفقت ميزانيات ضخمة لتقليل التأثير على الشركات المحلية.

- دراسة الرويحلي (2021) بعنوان: تجربة المملكة العربية السعودية في مواجهة جائحة كورونا، وهدفت إلى التعرف على واقع جائحة كورونا في المملكة العربية السعودية، والكشف عن الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها المملكة على المستوى الصحي، وتوضيح جهود المملكة على المستوى الاقتصادي، وبيان جهود المملكة على المستوى التقني، والتعريف بالإسهامات التي قدمتها المملكة دوليًا.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: أن نجاح المملكة العربية السعودية في التصدي لجائحة كورونا والتحكم بمنحنى الإصابات والوفيات إلى معدلات قريبة من الحالة الطبيعية يعود إلى الإجراءات التي اتخذنها في المجالات الصحية والاقتصادية والتكنولوجية، وأن هناك دورًا بارزًا للقيادة السياسية في المملكة في نجاح تجربتها في مواجهة الجائحة من خلال المتابعة وتقديم الدعم اللازم، وأن المملكة اعتمدت على رصيد كبير من التجارب المماثلة في التعامل مع الوباء من خلال التنظيم السنوي للحج والعمرة ووباء سارس والفيروسات المتحولة منه.

تقييم الدراسات السابقة

من خلال مراجعة الدراسات السابقة العربية والأجنبية اتضحت أهمية موضوع هذه الدراسة، وخلصت بمجملها إلى نتائج تؤكد نجاح تجربة الصين وسنغافورة وكوريا الجنوبية في إدارة أزمة جائحة الحمة التاجية من خلال التحكم بمنحنى التفشي والمبادئ التي انطلقت منها والآليات التي اعتمدتها باعتمادها على المنهج الإستراتيجي في إدارة الأزمة، كما كشفت عن انعكاسات جائحة كورونا على الحياة الاجتماعية المحلية والعالمية وعلى النظام الدولي وأجندة البحوث في مجال الأمن، كما أبرزت الدراسات السابقة التحديات الأمنية التي تواجه قطاعات الشرطة المختلفة وتحديدًا قطاع أمن المنافذ الحدودية.

كما ساعدت الدراسات السابقة التي استعرضها الباحث في التعرف على الأخطار التي أحدثتها جائحة كورونا في مجال الأمن الإنساني في دول العالم والعالم العربي، وتحديد ملامح الإستراتيجيات المستقبلية المتوقعة لإدارة أخطار الأوبئة والكوارث الصحية، وتحليل آلية تعامل الدولة مع تهديدات الصحة العامة بما يتوافق مع حقوق الإنسان، والتعرف على الإجراءات الاستباقية التي قامت بها المملكة العربية السعودية واستجابتها لمواجهة وباء كورونا وحماية سكان المملكة وتقليل انتقال العدوى بين المواطنين، والتعرف على التدابير الإستراتيجية والإستراتيجيات التكنولوجية التي بدأتها حكومة المملكة العربية السعودية لتقليل تأثير الوباء.

كما استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري وتحديد المنهج البحثي وبناء أداة الدراسة لجمع البيانات

وصولًا إلى الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة في التحليل والمناقشة لنتائج وتوصيات هذه الدراسة.

ويلاحظ الباحث استخدام أغلب الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي في جميع الدراسات السابقة العربية والأجنبية عدا دراسة بالطو (2020م) فقد استخدم المنهج الاستنباطي المتضمن الاستقراء والتحليل، كما أن جميع الدراسات السابقة هي دراسات نظرية موضوعية لم تستخدم أي أداة لجمع البيانات.

اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من ناحية موضوعها المتعلق بالإجراءات المتخذة أثناء أزمة كورونا.

واختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها استخدمت أسلوب تحليل المحتوى لجمع وتحليل البيانات، كما أنها قامت بتطبيق الدراسة على البيانات الرسمية الصادرة من قبل وزارة الداخلية السعودية كعينة الدراسة.

كما اختلفت عن الدراسات السابقة في كونها ربطت بين فاعلية الأداء الأمني في إدارة الأزمات من خلال الإجراءات الأمنية المتخذة أثناء أزمة كورونا، وهذا ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي تناولت مشكلة الدراسة من جانب نظري وموضوعي مستخدمة المنهج الوصفي دون تحديد عينة لتطبيق الدراسة.

3. الإطار النظري:

3. 1 المبحث الأول: إدارة الأزمات:

- مفهوم إدارة الأزمات

استخدم مصطلح إدارة الأزمات في العلاقات الدولية فيما يسمى بأزمة الصواريخ الكوبية؛ وذلك عندما أطلق روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي في إدارة الرئيس جون كينيدي قوله: لم يعد هنالك مجال للحديث عن الإستراتيجية، وإنما عن إدارة الأزمات فقط (الكريديس، 2010م، ص 15).

في حين أن إدارة الأزمة هي: كافة الأساليب والتدابير والإجراءات التي يتم تنفيذها بشكل مستمر في جميع مراحل الأزمات والتي تهدف إلى (السهلي، 2020م، ص583):

- منع وقوع الأزمات وتصاعدها.
- كفاءة وفاعلية في التصدي للأزمة.
- تقليل الآثار السلبية للأزمة إلى أقل حد ممكن.
- العمل على إزالة الآثار السلبية للأزمة لدى الجمهور.
- تحليل الأحداث والاستفادة منها في تحسين القدرات للتصدي للأزمات.

ويخلص الباحث من التعريفات السابقة إلى أن مفهوم إدارة الأزمة يتسم بالآتي:

- التخطيط الإستراتيجي الفعال.
- الاستجابة السريعة لموقف الأزمة.
- الهدف الأساسي لإدارة الأزمة هو منع تصاعدها وخفض نتائجها السلبية.
- الاعتماد على المعلومات والأساليب العلمية في اتخاذ القرارات بشأن الأزمات.

وتعرف الأزمة الأمنية على أنها: الحالة التي يستفحل فيها الموقف الأمني، بشكل يجعل الأمن محل تهديد؛ ما يتطلب مواجهةً من قبل الأجهزة الأمنية المختصة، بمساعدة من قبل أجهزة أخرى رسمية وطوعية؛ من أجل السيطرة على الموقف واحتواء أضراره، وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه، وذلك في أقصر مدة ممكنة وبأقل خسائر بشرية ومادية ومعنوية (السراء، 2013م، ص144).

أما إدارة الأزمة الأمنية فهي تعني: المواقف أو الأحداث، أو مجموعة الأحداث التي تخل بالأمن الوطني والسلم الاجتماعي؛ حيث تتسارع الأحداث؛ مما يهدد بتزايد الخسائر المادية والمعنوية، الفعلية أو المحتملة، ويتضح أن الأزمة الأمنية تتمثل بالآتي (الكريديس، 2010م، ص 16):

- تتحدد في الأعمال الإجرامية والإرهابية.
- هي التي تهدد الدولة بأكملها أو كيانها ومؤسساتها.
- تبدأ بمؤشرات، ثم تتصاعد حدتها وتتفاقم المشكلة.
- تخلف دمارًا شاملًا للممتلكات العامة والخاصة.

وتعرف إدارة الأزمة الأمنية بأنها: كافة الجهود التي تبذلها الأجهزة الأمنية المعنية، سواء أكانت تعبوية، أو تطبيقية، أو عملياتية للتعامل مع الكوارث والأحداث التي تخل بالأمن الوطني بمفهومه الشامل (إسليم، 2017م، ص10).

- خصائص الأزمة

تتميز الأزمة بعدد من الخصائص يمكن توضيحها على النحو الآتي:

1 - التهديد: وهو تهديد للكيان الإداري والمصالح الرئيسية في الوقت الحالي أو في المستقبل، وينقسم إلى (فيصل، 2014م، ص 52-53):

- تهديد خارجي: يكون مصدر هذا التهديد فردًا أو جماعة أو نظامًا خارج الدولة أو الكيان المهدد.
- تهديد داخلي: يكون مصدر هذا التهديد فردًا أو جماعةً أو نظامًا داخل الكيان الإداري، بهدف تحقيق مطالب ما.

2 - المفاجأة: في حدوثها واستحواذها على بؤرة الاهتمام لدى

المؤسسات والأفراد، حتى لو كانت متوقعة، فمن الممكن أن تكون المفاجأة في (المساعدة، 2012م، ص25):

- المكان: وتأتي المفاجأة من حيث لا يحتسب، وتكون الأزمة مخططة بمكان ما؛ ليحقق مصالح معينة في مكان آخر وحدوث أشياء غير متوقعة.
- لم يتم توقع حدوث الأمر إطلاقًا من حيث المبدأ، وهذا دليل على سوء التخطيط أو عدمه.
- لم يتم توقع حجم آثاره: متوقعة لكن آثار هذه الأزمة أكبر بكثير مما تم التنبؤ به، والاستعداد له، وليس بمستوى هذا الحدث الذي أفرز آثارًا كبيرة.
- في الزمان لم يتم توقع توقيته: وهو عامل الوقت الذي لم يتوقع؛ بحيث يشكل التوقيت ضغطًا كبيرًا عليه، أو جرى في وقتٍ مخالفٍ لتوقعه على نحو يؤثر على إجراءات العمل.

3 - **ضيق الوقت:** تفرض الأزمة وقتًا قصيرًا للغاية لابد أن تتم الاستجابة للحادثة؛ حيث إن طبيعة تهديد الأزمات تعني ضرورة التعامل معها بسرعة (أولمر وآخرون، 2015م، ص 25).

4 - **نقص المعلومات وعدم دقتها:** نظرًا لأن موقف الأزمة هو موقف جديد نسبيًا؛ فإنه من الصعوبة الإحاطة بكل المعلومات المتعلقة بأزمة ما، وهو ما يخلق جوًا من التشويش حول القضية (الرحيلي، 2017م، ص. 131).

5 - **تتطلب الأزمة سلطة إضافية لاتخاذ القرارات بشأنها**؛ إذ إن السلطات والصلاحيات العادية لا تلبي احتياجات متخذ القرار للتعامل معها (شابسوغ، 2005م، ص. 15).

6 - **مربكة:** فهي تهدد الافتراضات الرئيسة التي يقوم عليها النظام، وتخلق حالة من حالات القلق والتوتر، وعدم اليقين في البدائل المتاحة (الدليمي، 2012م، ص. 100).

- مراحل تطور الأزمات

تتطلب إدارة الأزمات العديد من الإجراءات التي ينبغي أن تقوم بها المنظمات في أوقات الأزمات، والتي تكون بمثابة عناصر حيوية لإدارة الأزمة، مثل (Mohsen, et al., 2016, p:145):

- تحديد احتياجات الأزمات وتحديد أولوياتها.
- فهم العوامل التي أدت إلى وضع هذه العوامل في سلم الأولويات.
- التسهيلات والأسس اللازمة لحل الأزمات أو السيطرة عليها أو التخفيف من حدتها.
- اختيار الحلول المناسبة (الحل الأفضل).
- مدى توفير مشاركة الموظفين أو الحلول أو الاقتراحات من جانبهم (وتبرير الموظفين).
- فريق إدارة الأزمات.
- نتائج الأزمة التي يتعين التحقيق فيها منذ اتخاذ التدابير لحل الأزمة.

بينما هناك من يرى أن تطور الأزمات تمر بعدد من المراحل؛ وذلك منذ اكتشاف الإنذار المبكر إلى التعلم والاستفادة منها، وهي على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: الإنذار المبكر

وهي مرحلة يتم فيها اكتشاف الإنذار وتشخيص المؤشرات التي تنذر وتتنبأ بوقوع أزمة في وقت مبكر (نور، 2020م، ص. 40).

المرحلة الثانية: الاستعداد والوقاية

المرحلة التالية هي التحضير للأزمات أو الوقاية منها، والتي تتضمن التخطيط المنهجي لإعداد المنظمة لإدارة حدث الأزمة، وإعداد قائمة بالموظفين المهمين، والموارد، والإجراءات التي سيتم تخصيصها في أثناء حالة الأزمة، والهدف الأساسي في هذه المرحلة هو الحفاظ على ترتيب المسؤوليات والمهام من قبل المنظمة أو الإدارة لمنع الأزمات قدر الإمكان (Bhaduri. 2019. P: 538).

المرحلة الثالثة: احتواء الأضرار

في هذه المرحلة يتم احتواء الآثار الناتجة عن الأزمة وعلاجها بتنفيذ الإستراتيجيات والخطط الموضوعة سلفًا بهدف تقليل الخسائر لأقصى قدر ممكن (حسين وآخرون، 2021م، ص. 361).

المرحلة الرابعة: استعادة النشاط

هذه المرحلة، تشمل إعداد وتنفيذ خطط طويلة الأجل وقصيرة المدى، وتتخذ إجراءات لإعادة العمليات إلى طبيعتها، تتناول خطط إعادة الأوضاع لطبيعتها، وتتضمن مرحلة استعادة النشاط عدة جوانب منها (محاولة استعادة الأصول الملموسة والمعنوية التي فقدت) (العنتري،2013م، ص. 60).

المرحلة الخامسة: التعلم والاستفادة

حيث إن التعلم والاستفادة من التجارب السابقة يُعد أمرًا ضروريًا ليس فقط للمتضررين من أضرار الأزمات فحسب، بل أيضًا للجهات المعنية بالتصدي ومواجهة الأزمات، حيث إن لكل أزمة أو موقف أزموي دروسًا يمكن الاستفادة منها حسب نوع الأزمة وطبيعتها ومدى تأثيرها والمتضررين منها (زيدان، 2020م، ص2376).

3. 2 المبحث الثاني: وباء كورونا:

1 - نبذة عن وباء كورونا

مما لا شك فيه أن وباء كورونا COVID-19 قد تسبب في أزمة

صحية واقتصادية واجتماعية عالمية على المستوى العالمي، فقد تم الإبلاغ عن الفيروس لأول مرة في ووهان، مقاطعة هوبي (الصين) في ديسمبر 2019م على الصعيد العالمي (Nurunnabi, 2020, p:1).

وقد تسبب تفشي فيروس كورونا الجديد COVID-19 في أزمة صحية وإنسانية عالمية لم يسبق لها مثيل، مصحوبة باضطرابات اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق في شتى بقاع العالم، وأعلنت منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020م تصنيف فيروس كوفيد-19 جائحة عالمية، وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تعطيل النشاط في القطاعات المختلفة والحياة اليومية العامة في جميع أنحاء العالم، وفي إطار التصدي لهذا الوباء، اتخذت العديد من حكومات العالم تدابير صارمة لمنع تفشي المرض، وضمان الأداء السليم لنظام الرعاية الصحية وحماية الفئات المختلفة، ويصعب قياس الآثار الحقيقية لوباء كوفيد-19 في بيئة سريعة التغير، خاصة على مستوى قطاعات التعليم، والعمالة، والتجارة الدولية والأمن الغذائي (منظمة التعاون الإسلامي، 2020م، ص. 3).

2 - تداعيات كورونا على الأمن الوطني

تشكل الأوبئة مخاطر متصاعدة على الأمن الوطني خاصة في ظل السمات الحالية للعولمة، وسهولة التنقل من منطقة لأخرى، ومع ظهور أمراض جديدة بشكل غير مسبوق لها القدرة على عبور الحدود بسرعة والانتشار في بلدان أخرى؛ مما يجعل منه تهديدًا غير تقليدي لأمننا الوطني وتهديدًا مباشر لوجود الإنسان والجماعات، ومع ظهور فيروس كورونا أول مرة كان في مدينة ووهان الصينية لم يتوقع انتقاله بسهولة إلى معظم دول العالم بهذه الطريقة المخيفة؛ مما أجبرها على العزلة وفرض قيود على حركه التنقل داخلها وفيما بينها (رزيق، 2020م، ص 1273).

وتشكل أزمة كورونا تهديدًا مباشرًا لمقومات الأمن الوطني يستعرضها الباحث على النحو الآتي:

الأمن الصحي

أكدت الأزمة توافر المستلزمات الطبية اللازمة لمواجهة الفيروس من خلال توفير الأقنعة وأجهزه التنفس الصناعي وأدوات التعقيم، فقد كان له تهديد مباشر على الأمن الصحي وقدرتها على مواجهة الأعداد المتزايدة من الإصابات وتوفير العلاج اللازم لها، وكذلك أظهرت الأزمة توقف الدول المصنعة عن التصدير رغبةً منها في تحقيق الاكتفاء الذاتي لأجهزتها الطبية المحلية؛ مما استدعى العمل على دعم التصنيع المحلي والقدرة على إنتاج المستلزمات خلال الأزمات وبالكميات المطلوبة، بالإضافة إلى القدرة على توفير الكوادر الطبية اللازمة للعمل خلال الأزمات (المشهداني، 2020م، ص. 245).

الأمن الاجتماعي

خطورة جائحه كورونا كوفيد-19 دفعت إلى إعلان حالة الطوارئ في العديد من الدول والتعامل مع الوضع على أنه حالة حرب، فهذه الجائحة لم تهدد الأمن الصحي فقط، بل الأمن المجتمعي كذلك، فنتيجة للانتشار الواسع للفيروس والحجر الصحي، ارتفعت معدلات البطالة وتراجع مستوى الخدمات المقدمة للأفراد بسبب الإغلاق للمؤسسات، وكذا انخفاض المستويات المعيشية، كلها عوامل تدفع نحو تهديد الاستقرار والأمن المجتمعي الذي يعد بعدًا رئيسيًا للأمن الإنساني (هادي، 2021م، ص. 85).

الأمن الاقتصادي

منذ إعلان منظمة الصحة العالمية (WHO) تفشي COVID-19 كحالة طوارئ عالمية في 30 يناير 2020م؛ فرضت الحكومات عمليات إغلاق الحدود، ووضعت قيودًا على السفر، وتم فرض الحجر الصحي في البلدان التي تشكل أكبر اقتصادات العالم؛ مما أثار مخاوف من أزمة اقتصادية وشيكة قد تؤدي إلى ركود اقتصادي (Nicola, et al., 2020, P: 185).

لأزمة وباء كورونا تداعيات على الأمن الاقتصادي بسبب إعطاء الأولوية القصوى لصحة وسلامة الإنسان قدر الإمكان من خلال إجراءات الحجر الصحي والإغلاق التام للأعمال والأنشطة التجارية، فقد أصبح صانعو القرار أمام معادلة صعبة، وهي الصحة مقابل الاقتصاد، مما كان له عدد من التداعيات الاقتصادية وهي (هادي، 2021م، ص. 80):

- دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود أعمق من فترة الكساد العالمي 1929م-1939م والأزمة المالية 2008م.
- تراجعت أسعار البترول ووصلت الأسعار النفطية في السوق الأمريكية حد السالب.
- هناك تداعيات على سوق العمل، أدت إلى فقدان الملايين وظائفهم بسبب توقف الأعمال، ومن أكثر الأعمال تضررًا قطاعا السياحة والنقل (النقل الجوي تحديدًا).
- توقف معظم الدول المصنعة والمنتجة عن تصدير منتجاتها بسبب تركيز كل دولة على مصالحها ومصالح مواطنيها.

الأمن الغذائي

شكلت بداية الأزمة حالة من عدم اليقين حول وباء كورونا المستجد، وأن العالم يحارب عدوًا مجهولًا، وتلك طبيعة الأوبئة، فإن الكثير من الدول تجهل المدة التي تتطلبها مكافحة هذا الوباء؛ مما آثار مخاوف وتساؤلات حول المخزون الإستراتيجي من الغذاء، وهو ما أثار قضية الأمن الغذائي؛ نظرًا لتهافت أفراد المجتمع على شراء السلع

وتخزينها؛ نظرًا لحالة الخوف والهلع مع كل قرار بحظر التجول والإغلاق؛ مما يجعل دول العالم في تحدٍ لتوفير السلع والاحتياجات الأساسية خلال الأزمات (المشهداني، 2020م، ص. 241).

الأمن العسكري

لم تعد الحرب التقليدية هي التهديد المادي للدول، بل هناك التهديدات البيولوجية التي تضر الدول واستقرارها، وهناك الكثير من النظريات الأمنية التي وسّعت من مجالات الأمن وانتقدت الأطروحات الأمنية الكلاسيكية، بحيث لا تقتصر فقط على الجوانب العسكرية، بل تتعداها إلى ما هو اقتصادي وسياسي ومجتمعي وبيئي (هادي، 2021م، ص. 85).

يشهد العالم اليوم تطور مفهوم الأمن وطبيعة التهديدات الأمنية، وقد أفضى هذا الواقع في ظل التطورات التكنولوجية والمعرفية إلى تنوع مصادر التهديد والمخاطر التي لا ترتبط بنمط التهديد العسكري التقليدي المباشر، بحيث تعددت وتنوعت مصادر التهديد غير التقليدية، ومن بينها الانتشار الوبائي (رزيق، 2020م، ص. 1269).

3. 3 المبحث الثالث: الإجراءات الأمنية والتدابير الاحترازية التي تتخذها الأجهزة الأمنية لإدارة أزمة وباء كورونا

يرى الباحث أن أجهزة الأمن تتولى مسؤولية القيام بحفظ الأمن والنظام من خلال ثلاثة مهام رئيسية (الأمن العام، والصحة العامة، والسكينة العامة)، وقد كلفت تلك الأجهزة في أثناء أزمة وباء كورونا بتطبيق الاشتراطات والتعليمات الصحية التي تقرها الأجهزة المعنية بمتابعة الوضع الصحي، أو تلك التي يتم التوافق عليها دوليًا أو بتوصية منظمة الصحة العالمية.

1 - مهام الأجهزة الأمنية خلال أزمة وباء كورونا

يعتبر وباء كورونا مهددًا للأمن والنظام العام، فقد سخرت الأجهزة الأمنية إمكاناتها ومواردها في مختلف دول العالم، ومنها الأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية لمواجهة انتشار فيروس كورونا وحماية المجتمع السعودي من العدوى والإصابة من خلال الآتي (المشهداني، 2020م، ص. 242):

- متابعه تنفيذ القرارات الصادرة من الجهات المعنية فيما يتعلق بحماية ومنع الانتشار للفيروس.
- تطبيق الإجراءات الاحترازية والبروتوكولات الوقائية الصادرة من الجهات المعنية للحد من انتشار الفيروس.
- إصدار لائحة العقوبات المخالفة لتطبيق الإجراءات الاحترازية والبروتوكولات الوقائية.
- التوعية العامة بالمشاركة بالحملات التوعوية لأفراد المجتمع من خلال تقديم النصائح والإرشادات المباشرة للجمهور.
- تعزيز الانتشار للتغطية الأمنية بزيادة أعداد الدوريات العامة في الميدان لمراقبة مدى الالتزام بالتعليمات الصادرة كإجراءات فرض حظر التجول ومنع التجمع في الأماكن العامة وإغلاق الأسواق والمحال التجارية.
- تأمين حماية أماكن الحجر الصحي المحددة من قبل وزارة الصحة لاستقبال الحالات المصابة أو المشتبه بإصابتها.
- مرافقة الحافلات والمركبات المتعلقة بأزمة كورونا مثل: حافلات القادمين من المطار إلى الحجر الصحي أو من الحجر الصحي إلى المستشفيات.
- الرقابة على الفنادق المخصصة للحجر الصحي.
- إصدار تصاريح التنقل للمواطنين في أثناء فترة الحجر الصحي، وتصاريح الفئات المستثناة من قرار حظر التجول.

2 - الإجراءات الأمنية التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لمواجهة فيروس كورونا

اتخذت المملكة العربية السعودية عددًا من الإجراءات المتسلسلة للتعامل مع فيروس كورونا المستجد، ويتسم أداء المملكة بالشفافية والوضوح في اتخاذ الإجراءات الاحترازية والتدرج في نوع الإجراء المتخذ تبعًا لتقييم الوضع الوبائي؛ مما يؤكد سلامة المواطن والمقيم التي تعتبر ضمن أولوياتها (بالطو، 2020م، ص. 356).

ويمكن للباحث تلخيص أهم الإجراءات والتدابير الاحترازية التي اتخذتها المملكة العربية السعودية فيما يلي (موقع وزارة الداخلية السعودية):

- إغلاق المنافذ: إغلاق الحدود والمنافذ الجوية والبرية والبحرية عدا الحالات المستثناة والطارئة.
- تعليق الدراسة: تعليق الدراسة حضوريًا في المدارس ومؤسسات التعليم العام والتعليم العالي الحكومية والأهلية.
- إغلاق دور العبادة: إغلاق المساجد وتعليق إقامة الصلوات وصلاة الجمعة في المساجد والجوامع والاكتفاء برفع الأذان فقط، عدا الحرمين الشريفين.
- إيقاف العمرة والزيارة: تعليق العمرة والزيارة للحرمين الشريفين.
- تعليق مزاولة الأنشطة والأعمال: إيقاف الحضور إلى مقرات العمل في جميع الدوائر الحكومية والخاصة، باستثناء القطاعات الأساسية لتقديم المهام الأمنية والتموينية الضرورية كالصيدليات والمحال التموينية والمرافق الصحية.

- استمرارية الأعمال: تفعيل العمل والدراسة عن بعد لضمان استمرارية الأعمال وعدم توقفها.
- منع التجمعات في الأماكن العامة مثل: الحدائق والشواطئ والمخيمات.
- منع إقامة الاحتفالات والمناسبات في قاعات الأفراح أو الفنادق أو الاستراحات.
- تعليق خدمات النقل وتشمل: تعليق الرحلات الجوية (الطيران الداخلي والخارجي) تعليق النقل العام (حافلات وسيارات الأجرة والقطارات).
- تعليق الأنشطة الرياضية في كافة الألعاب والبطولات وإغلاق الصالات والمراكز الرياضية الخاصة.
- إيقاف الأنشطة السياحية: تعليق الأنشطة السياحية وإيقاف إصدار التأشيرات السياحية ومنع استقبال السائحين ودخولهم إلى المملكة العربية السعودية.
- إصدار البروتوكولات الوقائية: وهي تطبيق الإجراءات الاحترازية لمزاولة الأعمال والأنشطة الصادرة من الجهات المعنية للحد من انتشار الفيروس.
- إصدار لائحة العقوبات: وهي العقوبات الخاصة بمخالفة تطبيق الإجراءات الاحترازية والبروتوكولات الوقائية.
- تمديد الهويات والتأشيرات: وهي تمديد الهوية الوطنية وهوية المقيم في أثناء فترة تطبيق الإجراءات الاحترازية، وكذلك تمديد تأشيرات الخروج والعودة والزيارة للمقيمين ممن هم خارج المملكة العربية السعودية.

وقد بدأت استجابة المملكة العربية السعودية في وقت مبكر على مرحلتين، كانت المرحلة الأولى بموجب المرسوم الملكي بتاريخ 1441/6/1هـ، بشأن إنشاء اللجنة العليا المختصة باتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة لمنع انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19) بمشاركة (6) جهات حكومية، وبناءً على تقييم الوضع العالمي، رفعت المملكة استجابتها للمرحلة الثانية بموجب المرسوم الملكي بتاريخ 1441/6/7هـ، بتشكيل اللجنة المختصة لاتخاذ الاحتياطات اللازمة للحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد -19) في المملكة برئاسة معالي وزير الصحة وبمشاركة الجهات المعنية وعددها (11) جهة حكومية من بينها وزارة الداخلية والجوازات، كما يوضحه الشكل الآتي:

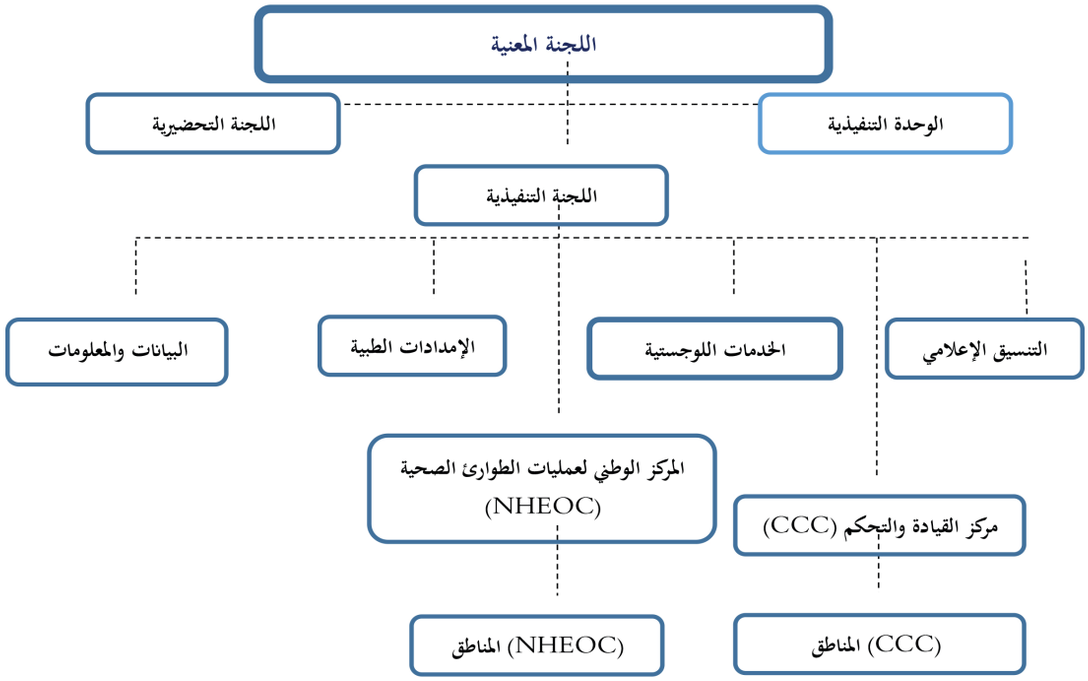

المصدر: Ministry of Health, (2020)

الشكل رقم 1 - الهيكل التنظيمي للجنة المختصة لاتخاذ الاحتياطات اللازمة للحد من انتشار فيروس كورونا

Figure 1- *The organizational structure of the specialized committee responsible on implementing the necessary precautions to limit the spread of the Corona virus.*

الإجراءات المنهجية للدراسة

منهج الدراسة

وفقًا لطبيعة الدراسة ونوعية المعلومات والبيانات المراد جمعها حول محاورها، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، ويعرف المنهج الوصفي: بأنه أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة، وتصويرها كميًا عن طريق جمع البيانات والمعلومات المقننة عن الظاهرة، أو المشكلة، وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة (سليمان، 2014م، ص. 130).

متمثلًا في أسلوب تحليل المحتوى الذي عرفه العساف (2006م، ص. 235) بأنه الرصد التكراري المنظم لوحدة التحليل المختارة، سواء أكانت كلمة، أو موضوعًا أو مفردة، أو شخصية أو وحدة قياس، وقد يكون التحليل في ضوء معيار واحد أو عدة معايير مجتمعة. وقد

جدول 1 - نموذج استمارة التحليل

Table 1- *Analysis form template*

التسلسل	وحدة التحليل	التاريخ	السنة	الفترة الزمنية (الربع السنوي)	المجال الرئيس للإجراء	النشاط أو العمل	تصنيف الإجراء	التكرار	النسبة المئوية

وقد قام الباحث بإعداد أداة التحليل وإخضاعها للأسس العلمية في البناء واختبارات الصدق والثبات وفق المراحل الآتية:

صدق وثبات أداة التحليل

يشتمل وصف أداة التحليل على صدق الاتساق الظاهري للأداة، وثبات وصدق الاتساق الداخلي لأداة التحليل، وذلك على النحو الآتي:

صدق الأداة

يقصد بصدق أداة الدراسة: هو أن يقيس المقياس ما وضع أصلًا لقياسه (النجار وآخرون، 2013م، ص147)، وقد تم التحقق من صدقها من خلال عرضها على مجموعة من المختصين الذين أكدوا صحتها وشموليتها ومناسبتها لهدف الدراسة، وهي موضحة بالملحق رقم (1).

ثبات أداة التحليل

ويقصد بثبات أداة الدراسة: إلى أي درجة يعطي المقياس قراءات متقاربة عند كل مرة يستخدم فيها (القحطاني وآخرون، 2010م، ص. 236) وللتأكد من ثبات أداة التحليل قام الباحث بالآتي:

- تم اختيار عينة عشوائية من المجتمع الأصلي للدراسة، بطريقة السحب بالقرعة (عشوائيًا) وقد وقع الاختيار على الإجراءات الأمنية المتخذة أثناء جائحة كورونا خلال الربع الثاني من عام 2020م، وقد قام الباحث بتحليل محتوى العينة المختارة، ثم اجتمع مع محللَّين آخرين ووضح لهما طريقة التحليل، ثم قام المحللان كل على حدة بإجراء عملية التحليل للعينة المختارة نفسها وفق استمارة التحليل المخصصة لذلك، ثم أجرى الباحث عملية التحليل مرة ثانية بعد عشرين يومًا من التحليل الأول، ثم قام بحساب معامل الثبات وفق معادلة هولستي (طعيمة، 2004م، ص 226):

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2^* \text{(مجموع وحدات التحليل المتفق عليها)}}{\text{مجموع وحدات التحليل الأول + مجموع فئات التحليل الثاني}}$$

ويوضح الجدول الآتي النسب المئوية لمعامل ثبات التحليل، ومدى الاتفاق والاختلاف.

جدول 2 - معامل ثبات أداة التحليل

Table 2- *validity of study tool*

معامل الثبات بين تحليل الباحث الأول والثاني	باحث 1	باحث 2	اختلاف	اتفاق	معامل الثبات
	49	47	2	47	%97.91
معامل الثبات بين تحليل الباحث والمحلل الأول	باحث 1	محلل أول	4	45	%95.74
	49	45			
معامل الثبات بين الباحث والمحلل الثاني	باحث 1	محلل ثانٍ	3	49	%97.02
	49	52			

تم استخدامه لتحديد الإجراءات الأمنية السعودية المتخذة أثناء أزمة كورونا تحقيقًا لفاعلية الأداء الأمني في إدارة الأزمات.

مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة الحالية في كافة البيانات الرسمية الصادرة من قبل وزارة الداخلية على الموقع الرسمي أو حساب وزارة الداخلية الرسمي في تويتر والمتعلقة بالإجراءات الأمنية المتخذة في أثناء أزمة كورونا خلال الفترة الزمنية من الربع الأول 2020م إلى نهاية الربع الأول 2022م، وعددها (123) بيانًا رسميًا.

أداة الدراسة ومراحل تصميمها

تتمثل أداة الدراسة في أداة تحليل المحتوى التي تم بناؤها في ضوء الإجراءات الأمنية المتخذة لإدارة أزمة كورونا، وكانت بالشكل الآتي:

يُظهِر الجدول أن نسب الاتفاق بين كل من: تحليل الباحث الأول وتحليل الثاني، وتحليل الباحث الأول والمحلل الأول، وتحليل الباحث الأول والمحلل الثاني، كانت عالية؛ مما يعطي دلالة على ثبات التحليل؛ ويعطي الثقة في ثبات أداة التحليل التي سيتم في ضوئها تحليل المحتوى.

إجراءات التطبيق لأداة التحليل

لتطبيق إجراءات الدراسة قام الباحث بعدد من الإجراءات العملية للبدء بعملية التحليل لمجتمع الدراسة، وقد شملت الخطوات الآتية:

- قراءة كل ما ورد في البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الداخلية السعودية في أثناء أزمة كورونا وفق المدة الزمنية المحددة.
- البدء بعملية التحليل من خلال تجزئة كل بيان إلى وحدات التحليل المعتمدة في الدراسة.
- تحديد وحدة التحليل التي تتضمن أحد مجالات الإجراءات الأمنية، ثم تصنيفها إلى المجال الذي تنتمي إليه.
- حساب تكرارات وحدات التحليل التي تضمنت أحد مجالات الإجراءات الأمنية.
- تفريغ نتائج التحليل وتصنيفها وتحويلها إلى جداول تكرارية، ثم إيجاد النسب المئوية.
- عرض النتائج ومناقشتها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل

تم استخدام التكرارات والنسب المئوية، ومعادلة هولستي لحساب ثبات أداة الدراسة من خلال معامل الاتفاق بين المحللين.

عرض بيانات الدراسة وتحليلها ومناقشة نتائجها

يعرض الباحث نتائج الإجابة عن أسئلة الدراسة التطبيقية التي توصلت إليها الدراسة، وتحليل النتائج وتقديم تفسير لتلك النتائج وربطها بما سبق من إطار نظري ودراسات سابقة.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن أسئلة الدراسة.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن أسئلة الدراسة:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما الأنشطة والأعمال الخاضعة للإجراءات الأمنية لإدارة أزمة كورونا حسب البيانات الصادرة من وزارة الداخلية السعودية؟

قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية للأنشطة والأعمال الخاضعة للإجراءات الأمنية لإدارة أزمة كورونا حسب البيانات الصادرة من وزارة الداخلية السعودية، وفق ما هو موضح في كل من الشكل والجدول الآتيين:

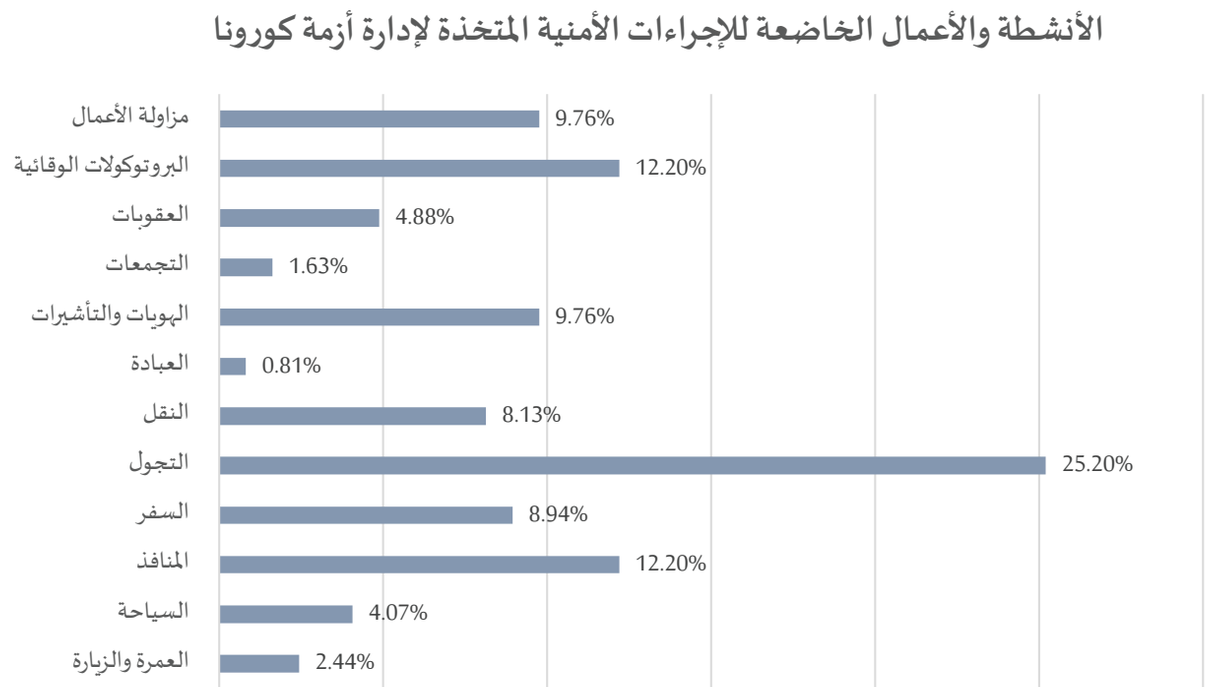

شكل 2 - الأنشطة والأعمال الخاضعة للإجراءات الأمنية لإدارة أزمة كورونا

Figure 1- *Activeties and procedues to manage the Corona crisis.*

جدول رقم 3 - الأنشطة والأعمال الخاضعة للإجراءات الأمنية لإدارة أزمة كورونا

Table 3- *Activeties and procedues to manage the Corona crisis*

م	الأعمال/ النشاط	تصنيف الإجراء	عدد الإجراءات	النسبة	النسبة الكلية
	التجول	حظر جزئي	15	%12.20	%25.20
		حظر كلي	5	%4.07	
		عزل	7	%5.69	
		تعديل أوقات	1	%0.81	
		رفع منع التجول	3	%2.88	
	المنافذ	إغلاق	2	%1.63	%12.20
		تعليق	6	%4.88	
		رفع تعليق	7	%5.69	
	البروتوكولات الوقائية	اشتراط تطبيق بروتوكولات	13	%10.57	%12.20
		رفع العمل بالبروتوكولات	2	%1.63	
	الهويات والتأشيرات	تمديد	12	%9.76	%9.76
		تعديل أوقات	3	%2.44	
	مزاولة الأعمال	تعليق	7	%5.69	%9.76
		رفع تعليق	2	%1.63	
	السفر	تعليق	5	%4.07	%8.98
		رفع تعليق	6	%4.88	
	النقل	تعليق	7	%5.69	%8.13
		رفع تعليق	3	%2.44	
	العقوبات	إصدار لائحة	5	%4.07	%4.88
		تعديل عقوبة	1	%0.81	
	السياحة	تعليق	4	%3.25	%4.07
		رفع تعليق	1	%0.81	
	العمرة والزيارة	تعليق	2	%1.63	%2.44
		رفع تعليق	1	%0.81	
	التجمعات	منع	1	%081	%1.36
		سماح	1	%0.81	
	العبادة	رفع تعليق	1	%0.81	%0.81
المجموع	12	27	123	%100	%100

يلاحظ من الجدول السابق أن أعلى نسبة كانت لصالح (التجول)؛ حيث جاء بالمرتبة الأولى بنسبة مئوية بلغت (25.20%). والجدول الآتي يوضح النسب التفصيلية وفق كل عمل:

يتضح من نتائج الجدول رقم (3) أن عدد الأنشطة والأعمال الخاضعة للإجراءات الأمنية لإدارة أزمة كورونا هو (27) تم ترتيبها تنازليًا حسب النسبة المئوية والتكرارات كالآتي:

1 - جاءت في المرتبة الأولى (التجول) فقد شملت الإجراءات (الحظر الجزئي، والكلي، والعزل، وتعديل الأوقات، ورفع منع التجول) بنسب متفاوتة وأعلى نسبة لإجراء (الحظر الجزئي) بلغت (12.20%).

2 - جاءت في المرتبة الثانية (المنافذ) فقد شملت الإجراءات (إغلاق، تعليق، رفع تعليق) بنسب متفاوتة وأعلى نسبة لإجراء (رفع تعليق) بلغت (5.69%)، ولصالح (البروتوكولات الوقائية) فقد شملت الإجراءات (اشتراط تطبيق بروتوكولات، رفع العمل بالبروتوكولات) بنسب متفاوتة وأعلى نسبة لإجراء (اشتراط تطبيق بروتوكولات) بلغت (10.57%).

3 - جاءت في المرتبة الثالثة (الهويات والتأشيرات) فقد شملت الإجراءات (تمديد) بنسبة مئوية بلغت (9.76%)، ولصالح (مزاولة الأعمال) فقد شملت الإجراءات (تعليق، رفع تعليق، تعديل أوقات) بنسب متفاوتة وأعلى نسبة لإجراء (تعليق) بلغت (5.69%).

4 - جاءت في المرتبة الرابعة (السفر) فقد شملت الإجراءات (تعليق، رفع تعليق) بنسب متفاوتة وأعلى نسبة لإجراء (رفع تعليق) بلغت (4.88%).

5 - جاءت في المرتبة الخامسة (النقل) فقد شملت الإجراءات (تعليق، رفع تعليق) بنسب متفاوتة وأعلى نسبة لإجراء (تعليق) بلغت (5.69%).

6 - جاءت في المرتبة السادسة (العقوبات) فقد شملت الإجراءات (إصدار لائحة وتعديل عقوبة) بنسب متفاوتة وأعلى نسبة لإجراء (إصدار لائحة) بلغت (4.07%).

7 - جاءت في المرتبة السابعة (السياحة) فقد شملت الإجراءات (تعليق، رفع تعليق) بنسب متفاوتة وأعلى نسبة لإجراء (تعليق) بلغت (3.25%).

8 - جاءت في المرتبة الثامنة (العمرة والزيارة) فقد شملت الإجراءات (تعليق، رفع تعليق) بنسب متفاوتة وأعلى نسبة لإجراء (تعليق) بلغت (1.63%).

9 - جاءت في المرتبة التاسعة (التجمعات) فقد شملت الإجراءات (منع وسماح) بنسب متساوية بلغت (1.63%).

10 - جاءت في المرتبة العاشرة (العبادة) فقد شملت الإجراءات (رفع التعليق) بنسبة مئوية بلغت (0.81%).

ويمكن تفسير هذه النتيجة تبعًا لطبيعة جائحة كورونا التي تنتقل عبر الجهاز التنفسي، وبالتالي فإن التجول يمكن أن يسهم في بعض اللقاءات الاجتماعية التي تؤدي إلى انتقال العدوى، ولا سيما أن طبيعة المجتمع السعودي تعتمد على المصافحة والعلاقات الاجتماعية القوية بين أفراد المجتمع، لذا كانت الإجراءات الأمنية في هذا المجال في المرتبة الأولى، أما فيما يتعلق بالمنافذ والبروتوكولات فهذا أمر طبيعي أيضًا تم اتخاذه من قبل الدولة لمنع دخول إصابات جديدة عبر الحدود وتفشي الوباء بسرعة أكبر، ولا سيما أن القادمين من دول أخرى قد تكون احتمالية إصابتهم كبيرة؛ مما يؤدي إلى زيادة نسب الإصابة بين أفراد المملكة، وتأتي بعدها الإجراءات المتخذة على مستوى ممارسة الأعمال والسفر والنقل، وكلها قد تسهم أيضًا في نقل الوباء، وهذا يتوافق مع طبيعة جائحة كورونا التي تستوجب ذلك لمنع انتشارها وتفشيها بشكل كبير بين أفراد المجتمع السعودي، ولعل ما سبق من إجراءات يتوافق مع مراحل إدارة الأزمة التي أوضحها الباحث في الإطار النظري عند الحديث عن مراحل تطور الأزمة، من حيث البدء بمرحلة الإنذار المبكر، ثم الاستعداد والوقاية (التي تشمل الحظر الجزئي والكلي والتعليق ومنع التجول وغيرها)، ثم احتواء أضرار الأزمة ثم (استعادة النشاط) وتشمل (رفع التعليق ورفع الحظر وغيرها)، وأخيرًا مرحلة التعلم والإفادة.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة معبد (2020م) التي أكدت اتخاذ التدابير التي من شأنها التأهب والاستعداد لمواجهة الأوبئة والكوارث الصحية من خلال إعداد سناريوهات لمنع وقوعها أو الحد من تداعياتها. وتتفق مع دراسة Alshamrani, et all (2021) التي بينت أن المملكة العربية السعودية اتخذت الكثير من الخطوات الوقائية الرئيسة لتقليل انتشار الفيروس الجديد شديد العدوى (COVID-19)؛ مما ينعكس إيجابًا على الحد من تفشي هذه العدوى مقارنة بجميع البلدان الأخرى، وتتفق هذه النتيجة جزئيًا مع دراسة عبد المطلب (2020م) التي بينت أن أبرز التحديات التي تواجه أجهزة الشرطة ضمان استمرار العمليات الأمنية لتأمين حركة الطيران.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: ما الترتيب الزمني لاتخاذ الإجراءات الأمنية لإدارة أزمة كورونا حسب البيانات الصادرة من وزارة الداخلية السعودية؟

قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية لكل مجال من المجالات الرئيسة للإجراءات الأمنية المتخذة لإدارة كورونا حسب الفترة الزمنية للأزمة في البيانات الصادرة من وزارة الداخلية السعودية وفق ما هو موضح في كل من الشكل والجدول الآتيين:

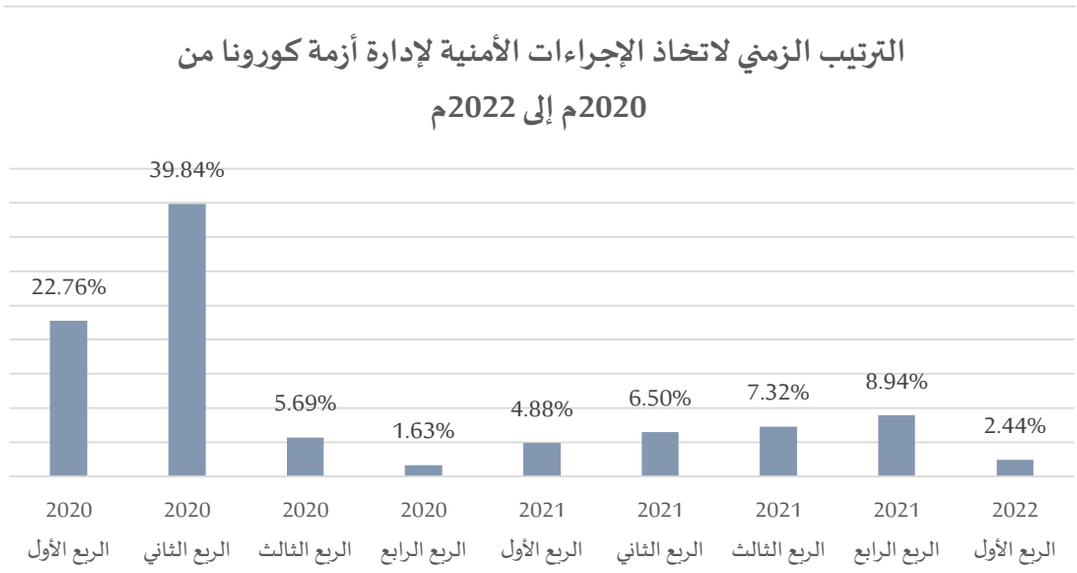

شكل رقم 3 - الترتيب الزمني لاتخاذ الإجراءات الأمنية لإدارة أزمة كورونا من 2020م إلى 2022م

Figure 3- *security measures timeline to manage Corona crisis.*

جدول رقم 4 - الترتيب الزمني لاتخاذ الإجراءات الأمنية لإدارة أزمة كورونا

Table 4- *security measures timeline to manage Corona crisis*

م	السنة	الفترة الزمنية (الربع السنوي)	عدد الإجراءات	النسبة
	2020	الثاني	49	%39.84
	2020	الأول	28	%22.76
	2021	الرابع	11	%8.94
	2021	الثالث	9	%7.32
	2021	الثاني	8	%6.50
	2020	الثالث	7	%5.69
	2021	الأول	6	%4.88
	2022	الأول	3	%2.44
	2020	الرابع	2	%1.63
المجموع	9		123	%100

يلاحظ من الجدول السابق أن أعلى نسبة كانت في الربع الثاني من سنة (2020م)، حيث جاءت بالمرتبة الأولى بنسبة بلغت (39.84%)، والجدول الآتي يوضح النتائج السابقة:

يتضح من نتائج الجدول رقم (4) أن عدد الإجراءات الأمنية المتخذة لإدارة كورونا حسب الفترة الزمنية للأزمة هي (123) إجراءً، وفق فترات زمنية عددها (9) فترات، تم ترتيبها تنازليًا حسب النسبة المئوية والتكرارات لعدد من الإجراءات الأمنية المتخذة لإدارة أزمة كورونا، كالآتي:

1 - جاء في المرتبة الأولى الربع الثاني من سنة (2020م)، حيث بلغت نسبة الإجراءات الأمنية المتخذة (39.84%).

2 - جاء في المرتبة الثانية الربع الأول من سنة (2020م)؛ حيث بلغت نسبة الإجراءات الأمنية المتخذة (22.7%).

3 - جاء في المرتبة الثالثة الربع الرابع من سنة (2021م)؛ حيث بلغت نسبة الإجراءات الأمنية المتخذة (8.94%).

4 - جاء في المرتبة الرابعة الربع الثالث من سنة (2021) حيث بلغت نسبة الإجراءات الأمنية المتخذة (7.32%).

5 - جاء في المرتبة الخامسة الربع الثاني من سنة (2021)؛ حيث بلغت نسبة الإجراءات الأمنية المتخذة (6.50%).

6 - جاء في المرتبة السادسة الربع الثالث من سنة (2020)؛ حيث بلغت نسبة الإجراءات الأمنية المتخذة (5.69%).

7 - جاء في المرتبة السابعة الربع الأول من سنة (2021)؛ حيث بلغت نسبة الإجراءات الأمنية المتخذة (4.88%).

8 - جاءت في المرتبة الثامنة الربع الأول من سنة (2022)؛ حيث بلغت نسبة الإجراءات الأمنية المتخذة (2.44%).

9 - جاءت في المرتبة التاسعة الربع الرابع من سنة (2020) حيث بلغت نسبة الإجراءات الأمنية المتخذة (1.63%).

يمكن تفسير هذه النتيجة تبعًا لنسبة تفشي وباء كورونا والإجراءات على مستوى العالم، إضافة إلى تعليمات منظمة الصحة العالمية وتحذيراتها من خطورة عدم اتخاذ الإجراءات الأمنية.

ولعل الربع الثاني من عام (2020) شهد ذروة انتشار وباء كورونا؛ الأمر الذي اضطر جميع دول العالم بما فيها المملكة العربية السعودية إلى تكثيف إجراءاتها لمنع الانتشار والتفشي المضاعف للوباء.

وتزامن ذلك مع بدء استجابة المملكة وإصدار المرسوم الملكي بتاريخ 1441/6/1هـ بشأن إنشاء اللجنة العليا المختصة باتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة لمنع انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19)، وبناءً على تقييم الوضع العالمي، رفعت المملكة استجابتها للمرحلة الثانية بموجب المرسوم الملكي بتاريخ 1441/6/7هـ، بتشكيل اللجنة المختصة لاتخاذ الاحتياطات اللازمة للحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد -19) في المملكة برئاسة معالي وزير الصحة وبمشاركة الجهات المعنية. وهذا كله أسهم في زيادة نسبة الإجراءات خلال هذه الفترة بما يحقق فاعلية الأداء الأمني لإدارة أزمة كورونا.

ويسهم اتخاذ الإجراءات الأمنية فيما يخص الأعمال والأنشطة في الأوقات المناسبة في إدارة الأزمات من خلال الاستجابة السريعة وتقليل عنصر المفاجأة في الزمان وهو الذي لم يتم توقع توقيته، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Parveen (2020م) بأن تجربة المملكة العربية السعودية في مواجهة وباء كورونا اعتمدت فيها المنظمات على العمل الجماعي والتواصل على نطاق واسع، وأصبحت العلاقات أفقية أكثر منها عمودية، وتوافرت الكفاءات القيادية في وقت الأزمات غير المسبوقة، كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة Christensen, et all (2020م) ويعود الأداء العالي للتجربة النرويجية ومعالجتها للوضع الوبائي لفيروس كورونا إلى قدرة الوضع السياسي وكفاءة القائمين عليه.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما تصنيف الإجراءات الأمنية المتخذة لإدارة أزمة كورونا حسب البيانات الصادرة من وزارة الداخلية السعودية؟

قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية لتصنيف الإجراءات الأمنية المتخذة لإدارة أزمة كورونا حسب البيانات الصادرة من وزارة الداخلية السعودية، وفق ما هو موضح في كل من الشكل والجدول الآتيين:

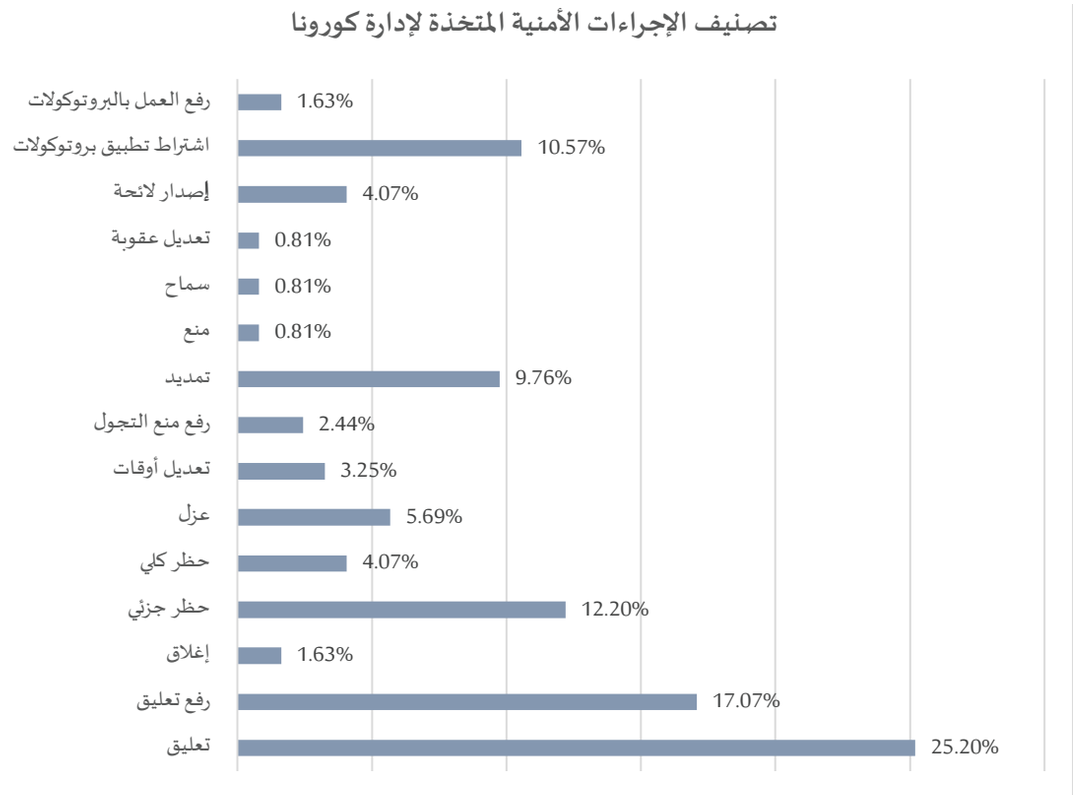

شكل رقم 4 - تصنيف الإجراءات الأمنية المتخذة لإدارة كورونا

Figure 4- *Classification of security measures to manage Corona crisis.*

جدول رقم 5 - تصنيف الإجراءات الأمنية المتخذة لإدارة أزمة كورونا

Table 5- *Classification of security measures to manage Corona crisis.*

م	تصنيف الإجراء	عدد الإجراءات	النسبة
	تعليق	31	%25.20
	رفع تعليق	21	%17.07
	حظر جزئي	15	%12.20
	اشتراط تطبيق بروتوكولات	13	%10.57
	تمديد	12	%9.76
	عزل	7	%5.69
	إصدار لائحة	5	%4.07
	حظر كلي	5	%4.07
	تعديل أوقات	4	%3.25
	رفع منع التجول 3		%2.44
	رفع العمل بالبروتوكولات	2	%1.63
	إغلاق	2	%1.63
	منع	1	%0.81
	سماح	1	%0.81
	تعديل عقوبة	1	%0.81
المجموع	15	123	%100

يلاحظ من الشكل السابق أن أعلى نسبة كانت للإجراء الأمني (تعليق)؛ حيث بلغت (25.20%)، ويليه باقي تصنيفات الإجراءات الأمنية الموضحة في الجدول الآتي:

يتضح من نتائج الجدول رقم (5) أن عدد تصنيفات الإجراءات الأمنية المتخذة لإدارة أزمة كورونا هي (15) تصنيفًا، تم ترتيبها تنازليًا حسب النسبة المئوية والتكرارات لعدد من الإجراءات الأمنية المتخذة لإدارة أزمة كورونا، كالآتي:

1 - جاء في المرتبة الأولى إجراء (التعليق) حيث بلغت نسبة الإجراءات الأمنية المتخذة (25.20%).

2 - جاء في المرتبة الثانية إجراء (رفع التعليق) حيث بلغت نسبة الإجراءات الأمنية المتخذة (17.07%).

3 - جاء في المرتبة الثالثة إجراء (الحظر الجزئي) حيث بلغت نسبة الإجراءات الأمنية المتخذة (12.20%).

4 - جاء في المرتبة الرابعة إجراء (اشتراط تطبيق البروتوكولات) حيث بلغت نسبة الإجراءات الأمنية المتخذة (10.57%).

5 - جاء في المرتبة الخامسة إجراء (التمديد) حيث بلغت نسبة الإجراءات الأمنية المتخذة (9.76%).

6 - جاء في المرتبة السادسة إجراء (عزل) حيث بلغت نسبة الإجراءات الأمنية المتخذة (5.69%).

7 - جاء في المرتبة السابعة إجراء (إصدار لائحة) وإجراء (الحظر الكلي) حيث بلغت نسبة الإجراءات الأمنية المتخذة (4.07%).

8 - جاء في المرتبة الثامنة إجراء (تعديل أوقات) حيث بلغت نسبة الإجراءات الأمنية المتخذة (3.25%).

9 - جاء في المرتبة التاسعة إجراء (رفع منع تجول) حيث بلغت نسبة الإجراءات الأمنية المتخذة (2.44%).

10 - جاء في المرتبة العاشرة إجراء (رفع العمل بالبرتوكولات) وإجراء (إغلاق) حيث بلغت نسبة الإجراءات الأمنية المتخذة (1.63%).

11 - جاء في المرتبة الحادية عشرة إجراء (منع) وإجراء (سماح) وإجراء (تعديل عقوبة) حيث بلغت نسبة الإجراءات الأمنية المتخذة (0.81%).

ويمكن تفسير النتائج السابقة اعتمادًا على آلية إدارة الأزمات التي تهدف إلى التقليل من الآثار السلبية للأزمة قدر الإمكان وتحليل الأحداث والاعتماد على نتائج التحليل في اتخاذ القرارات المناسبة. ولعل إجراء (التعليق) قد يكون واحدة من الإستراتيجيات لإدارة أزمة كورونا لأخذ مزيد من الوقت لتحليل كل الأحداث العالمية والمحلية واتخاذ القرار المناسب في ضوء ذلك، وبالتالي فإن إجراء التعليق أو رفع التعليق قد يكون مؤقتًا لحين اتضاح الصورة بشكل أكبر، ولا سيما أن جائحة كورونا تخللها الكثير من الشائعات والأخبار غير العلمية أو المتضاربة التي جعلت الدولة تتأنى في إصدار أي قرار نهائي أو حاسم بالحظر الكلي أو الجزئي مثل الذي تكرر بنسبة مئوية بلغت (12.20%) عندما تم التأكيد من قبل منظمة الصحة العالمية على ضرورة التباعد لمنع تفشي المرض، فكان قرار الحظر الجزئي للتخفيف من التباعد والإبقاء من جهة أخرى على جانب من عدم الحظر لكي يتم من خلاله تيسير الأمور ومتابعتها وعدم توقف الدولة بشكل كلي عن العمل.

يسهم تصنيف الإجراءات الأمنية المتخذة لمواجهة أزمة كورونا في إدارة الأزمات، ولا سيما أنه يراعي خصائص أزمة (كورونا) من حيث المفاجأة ونقص المعلومات أو تضاربها وعدم دقتها، وتتفق هذه

النتيجة مع دراسة المشهداني (2020م) التي أكدت أهمية مراجعة أجهزة الشرطة لخطط الطوارئ لمواجهة الكارثة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما الجهود المبذولة في متابعة ورصد المخالفات الخاصة بإجراءات إدارة أزمة كورونا؟

قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية لفاعلية الأداء الأمني في رصد المخالفات الخاصة بإجراءات إدارة أزمة كورونا، وفق ما هو موضح في كل من الشكل والجدول الآتيين:

يتضح من الشكل السابق أن أكبر عدد مخالفات قد كان في الربع الأول من عام (2021)؛ حيث بلغ عدد المخالفات فيه ما يساوي (378327) مخالفة. والنتائج موضحة أيضًا في الجدول الآتي:

يتضح من نتائج الجدول رقم (6) أن عدد المخالفات الخاصة بإجراءات إدارة أزمة كورونا بلغ (1391158) مخالفة على مدى (6) فترات زمنية لرصد المخالفات التي تم ترتيبها تنازليًا حسب النسبة المئوية والتكرارات لعدد من المخالفات الخاصة بإجراءات إدارة أزمة كورونا، كالآتي:

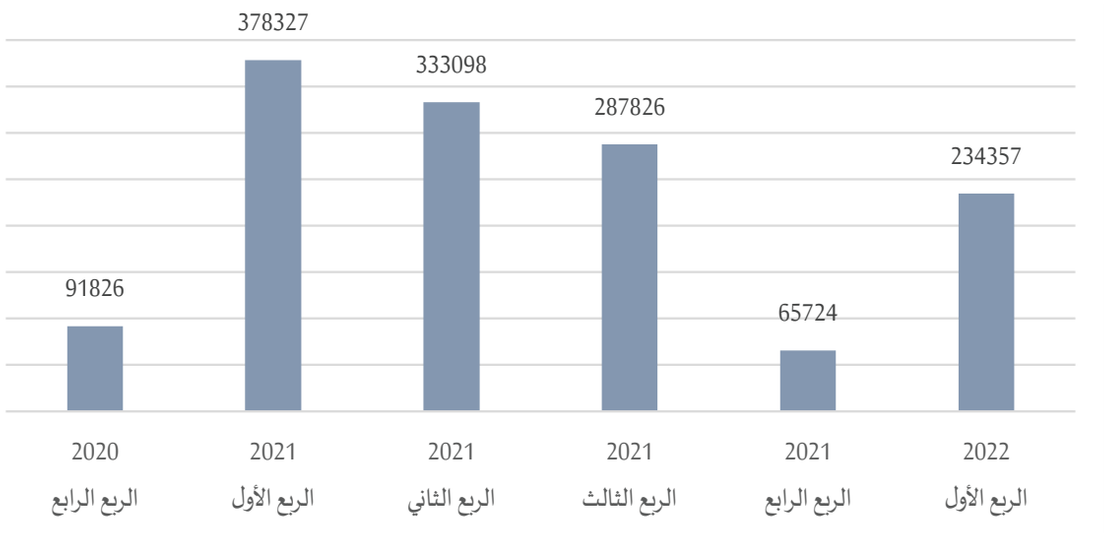

شكل رقم 5 - المخالفات الخاصة بإجراءات إدارة أزمة كورونا

Figure 5- *Violations of security measures to manage Corona crisis*

جدول رقم 6 - المخالفات الخاصة بإجراءات إدارة أزمة كورونا

Table- *Violations of security measures to manage Corona crisis*

م	السنة	الربع السنوي	عدد المخالفات	النسبة المئوية
	2021	الأول	378327	%27
	2021	الثاني	333098	%24
	2021	الثالث	287826	%21
	2022	الأول	234357	%17
	2020	الرابع	91826	%7
	2021	الرابع	65724	%5
المجموع	6 فترات زمنية		1391158	%100

1 - جاء في المرتبة الأولى (الربع الأول) من سنة 2021 بنسبة بلغت (27%).

2 - جاء في المرتبة الثانية (الربع الثاني) من سنة 2021 بنسبة بلغت (24%).

3 - جاء في المرتبة الثالثة (الربع الثالث) من سنة 2021 بنسبة بلغت (21%).

4 - جاء في المرتبة الرابعة (الربع الأول) من سنة 2022 بنسبة بلغت (17%).

5 - جاء في المرتبة الخامسة (الربع الرابع) من سنة 2020 بنسبة بلغت (7%).

6 - جاء في المرتبة السادسة (الربع الرابع) من سنة 2021 بنسبة بلغت (5%).

وذلك يعود إلى المراحل التي مر بها تقبل الناس للوباء وفهمهم لطبيعة انتشاره وأعراضه وأساليب الوقاية منه، في الموجة الأولى من انتشار فيروس كورونا كان الناس في حالة من الخوف الشديد جعلتهم

يلتزمون بكل الإجراءات الأمنية المفروضة من قبل الأجهزة الأمنية، وقد أثبتت نتائج الإجابة عن السؤال الأول كثرة عدد الإجراءات الأمنية المفروضة في هذه المرحلة، ومع ذلك لم يكن هناك الكثير من المخالفات، إلا أنه ومع تقدم الموجة الثانية في الربع الأول 2021 تم رصد أعلى نسبة من المخالفات، بدأ الناس يعتادون على الأمر، ولم يبقَ لديهم أي غموض تجاهه فبدؤوا باختراق الإجراءات الأمنية، أي عدم التقيد بها، مما استوجب إجراء المخالفات بحقهم، وبخاصة مع البدء بحملة اللقاحات ضد فيروس كورونا، وقد يكون هناك سبب آخر يعود إلى ملل الناس من التزامهم بالإجراءات التي تستوجب التزامهم بلبس الكمامة وإجراءات التباعد الاجتماعي ومنع التجمعات، وهذا ما لم يعتادوا عليه سابقًا لمثل هذه الفترات الطويلة، الأمر الذي أدى إلى عدم التزامهم بتلك الإجراءات ومخالفتهم لها.

ويسهم رصد وتطبيق العقوبات الخاصة بمخالفة إجراءات إدارة أزمة كورونا في تحقيق فاعلية الأداء الأمني في إدارة الأزمات، كمؤشر لمدى المتابعة والرصد بتنفيذ التعليمات والمهام الأمنية المطلوبة في أثناء الأزمة ودفع المجتمع بتطبيق البروتوكولات الخاصة بكورونا، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة بالطو (2020م) التي بينت أن القوانين الدولية والأنظمة السعودية تتفق على أهمية حق الصحة العامة، ولا ضرر في تقييد الحريات والحقوق في سبيل ضمان سلامة وأمن وصحة المجتمع، كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة الخميس وأبو خشبة (2020) التي أكدت أهمية مبادئ المشاركة المجتمعية والحزم والتأهب والاستعداد المبكر في إدارة الأزمة، وأهمية الأسلوب العلمي والمستوى الثقافي للمجتمع في إدارة الأزمة.

النتائج العامة للدراسة:

1 - يعزز تصنيف الأنشطة والأعمال الخاضعة للإجراءات الأمنية لإدارة أزمة كورونا تحقيق فاعلية الأداء الأمني في إدارة الأزمات، من أجل الوصول للهدف الأساسي لإدارة الأزمة، وهو منع تصاعدها وخفض نتائجها السلبية، بالاعتماد على المعلومات والأساليب العلمية في اتخاذ القرارات بشأن الأزمات.

2 - أن اتخاذ الإجراءات الأمنية فيما يخص الأعمال والأنشطة في الأوقات المناسبة ساعد في إدارة الأزمات من خلال الاستجابة السريعة وتقليل عنصر المفاجأة في الزمان.

3 - ساعد تصنيف الإجراءات الأمنية المتخذة لإدارة أزمة كورونا في إدارتها بشكل مناسب وفق مراحل تطور الأزمات؛ وذلك من حيث التصرف الفوري في الوقت المناسب، ومراعاته لخصائص الأزمة (كورونا) من حيث التهديد ونقص المعلومات أو تضاربها وعدم دقتها.

4 - رصد وتطبيق العقوبات الخاصة بمخالفة إجراءات إدارة أزمة كورونا أسهم بالامتثال لأوامر خلية الأزمة، كمؤشر لمدى المتابعة والرصد بتنفيذ التعليمات والمهام الأمنية المطلوبة في أثناء الأزمة ودفع المجتمع إلى تطبيق البروتوكولات الخاصة بكورونا.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يتقدم الباحث بالتوصيات الآتية:

- وضع خطط لاستمرارية الأعمال في أثناء الأزمات لكافة المنظمات الحكومية، وبخاصة المنظمات والأجهزة الأمنية لضمان تقديم الخدمات الأمنية وعدم توقفها بما يكفل الأمن العام والسكينة العامة، مع الإجراءات الاحترازية داخل مقرات العمل لضمان عدم تفشي الأوبئة من أجل سلامة الأفراد العاملين فيها.
- تطبيق المهام والأعمال الأمنية واستمرارها في أثناء الأزمات وعدم تأثرها بتداعيات الأزمة للمحافظة على قيم الأجهزة الأمنية وانضباطها في حفظ الأمن ومنع الجرائم بكافة صورها ومكافحة المخدرات التي تنشط عادةً لانشغال الأجهزة الأمنية بمواجهة وإدارة الأزمة.
- توثيق الجهود الأمنية الاستباقية واستثمار نجاح تجربة الأجهزة الأمنية السعودية في مواجهة وإدارة أزمة كورونا، وإبراز دورها كنموذج عالمي وقصة نجاح يحتذى بها في مواجهة الأوبئة والأمراض المعدية، وقابل للمقارنة المعيارية الدولية، وبخاصة الجهود في المحافظة على مقومات الأمن الوطني وفي مقدمتها الأمن الإنساني.
- الخروج بالاستفادة من التجربة التي مرت بها الأجهزة الأمنية في إدارة أزمة كورونا وتفشي الأمراض المعدية والأوبئة والاستفادة من التجارب العالمية، وذلك بتحديد تصنيفات أو مستويات لحالة الأمن في أثناء أزمات الأوبئة والإجراءات الأمنية التي يجب أن تتخذ في كل تصنيف أو مستوى.
- توظيف برامج توعوية إرشادية لإدارة الإعلام في أثناء الأزمات، لأهمية التقيد بالإجراءات الأمنية المتخذة من قبل أفراد المجتمع، وبالاشتراك مع القطاع الخاص لمواجهة أي أزمة من الأزمات المحتملة.
- توفير الإرشادات التوجيهية لضبط سلوك الأفراد في أثناء اتخاذ الإجراءات الأمنية بهدف التقيد بها من قبل هؤلاء الأفراد بما يعزز من القيم الأمنية بما يحقق الفاعلية في الأداء الأمني في إدارة الأزمة.

- توظيف التطبيقات والوسائل التقنية في العمل الأمني والاستفادة من الذكاء الاصطناعي في عمليات الرصد والمتابعة للحالة الأمنية لأفراد المجتمع.
- وضع خطة إستراتيجية متكاملة لمواجهة الأزمات المخطط لها أو غير المخطط لها أو الطارئة التي تحدث بشكل مفاجئ دون توقع.

مقترحات الدراسة:

- دراسة تأثير الإجراءات الأمنية المتخذة من قبل الدولة على الفئات المستهدفة في المجتمع.
- دراسة مدى التزام أفراد المجتمع السعودي بالإجراءات الأمنية المتخذة لإدارة أزمة كورونا.
- دراسة مقارنة بين الإجراءات الأمنية المتخذة في عدد من الدول العربية أو الأجنبية لإدارة أزمة كورونا.

الإفصاح عن تضارب المصالح

يعلن (المؤلف) أنه ليس لديه أي تضارب في المصالح للمقالة المنشورة.

الإفصاح عن تمويل البحث

يعلن (المؤلف) أن البحث المنشور لم يتلق منحة مالية من أية جهة تمويل في القطاعات العامة أو التجارية أو المؤسسات غير الربحية.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المراجع العربية:

إسليم، محمد عصام، (2017م)، دور الإدارة الإستراتيجية في إدارة الأزمات الأمنية بوزارة الداخلية والأمن الوطني الفلسطيني [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.

أولمر، روبرت؛ سيلنو، تيموثي؛ سيجر، ماثيو، (2015م) التواصل الفعال مع الأزمات: الانتقال من الأزمة إلى الفرصة، ترجمة: أحمد المغربي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة: مصر.

بالطو، أحمد صلاح الدين، (2020م)، مدى قانونية الإجراءات المتخذة للحفاظ على الصحة العامة وتأثيرها في حقوق الإنسان: تجربة المملكة العربية السعودية في التعامل مع جائحة كورونا، المجلة العربية للدراسات الأمنية، 36 (3)، 345-360.

حسين، ساجد ناصر؛ علي، شفاء محمد، (2021م)، إدارة الأزمات وفق القيادة الإستراتيجية : الدور التفاعلي لنظم دعم القرار، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، 27 (125)، 373-351.

الخميس، ياسر عبدالكريم؛ أبو خشبة، نواف فهد، (2020م)، تجارب آسيوية في إدارة الأزمات: أزمة جائحة الحمة التاجية أنموذجًا، المجلة العربية للدراسات الأمنية، 36 (3)، 393-408.

الدليمي، عبدالرزاق محمد، (2012م)، الإعلام وإدارة الأزمات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان: الأردن.

الذياب، عبدالرحمن بن سعد؛ اللحيدان، إبراهيم عبدالعزيز، (2018م)، نحو بناء خطوات علمية لتطبيق الحس الأمني ودورها في رفع مستوى الأداء الأمني: دراسة تحليلية على ضباط وزارة الداخلية، مجلة البحوث الأمنية، 28(72)، 15 - 62.

الرحيلي، نايف راشد، (2017م)، فاعلية المهارات القيادية للقائد ومعوقاتها في إدارة الأزمات والكوارث: دراسة مسحية على الضباط العاملين بالإدارة العامة للدفاع المدني بالمدينة المنورة، مجلة البحوث الأمنية، 66، 119-186.

رزيق، نفيسة، (2020م)، تأثير الأوبئة على الأمن الإنساني في دول المغرب العربي فيروس كورونا المستجد أنموذجًا، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 6(21)، 1268-1286.

الرويحلي، مطير سعيد، (2021م)، تجربة المملكة العربية السعودية في مواجهة جائحة كورونا، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 37 (2)، 232-245.

زيدان، آمال إسماعيل محمد، (2020م)، تقييم النخبة المصرية لإستراتيجيات الحكومة وإعلامها الرسمي في إدارة أزمة كورونا- تقييم مرحلي، مجلة البحوث الإعلامية، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، القاهرة، 54(4)، 2354 - 2432.

السراء، محمد حسن، (2013م)، إدارة الأزمات الأمنية، مجلة البحوث الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، عدد (55).

سليمان، عبدالرحمن سيد، (2014م)، مناهج البحث، عالم الكتب، القاهرة: مصر.

السهلي، جميل سلمان، (2020م)، معوقات إدارة الأزمات في الحوادث الأمنية، المجلة العربية للنشر العلمي، 21، 578 - 630.

السهلي، مشبب مطلق جلال، (2014م)، فاعلية الثقافة التنظيمية في إدارة الأزمات الأمنية: دراسة تطبيقية بجهاز الحرس الوطني بدولة الكويت [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

شابسوغ، يوسف شمس الدين، (2005م)، إستراتيجية إدارة الأزمات الأمنية، الشارقة، مركز بحوث الشرطة، شرطة الشارقة.

صايم، بوتوار، (2020م)، أثر جائحة كورونا (كوفيد19) على الدراسات الأمنية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، الأزمات: أزمة جائحة الحمة التاجية أنموذجًا، المجلة العربية للدراسات الأمنية، 5 (2)، 821-839.

طعيمة، رشدي، (2004م)، تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، مفهومه وأسسه واستخداماته، دار الفكر العربي، القاهرة: مصر.

عبدالمطلب، ممدوح عبدالحميد، (2020م)، التحديات الأمنية التي تواجه المنافذ الحدودية في انتشار فيروس كورونا كوفيد 19-: قطاع أمن المطارات نموذجًا، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 36 (2)، 325-337.

العساف، صالح محمد، (2006م)، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، مكتبة العبيكان، الرياض.

العنتري، أسماء رمضان محمد، (2013م)، التنبؤ بالأزمات والكوارث والحد من خطرها وفق الأساليب الحديثة: التطبيق كمفهوم للاستدامة في التعليم العمراني، المؤتمر السعودي الأول لإدارة الأزمات والكوارث، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

القحطاني، سالم؛ العامري، أحمد؛ آل مذهب، معدي؛ العمر، بدران، (2010م)، منهج البحث في العلوم السلوكية، الطبعة الثالثة، الرياض، جامعة الملك سعود.

الكريديس، علي حمود، (2010م)، إدارة الأزمات: تطبيقات أمنية في ضوء الفكر الإداري الإسلامي، الطبعة الأولى، الناشر المؤلف، الرياض.

المساعدة، ماجد عبدالهادي، (2012م)، إدارة الأزمات: المداخل-المفاهيم-العمليات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان: الأردن.

المشهداني، أكرم عبد الرزاق، (2020م)، الأمن الشامل في مواجهة الأزمات والكوارث: جائحة كورونا نموذجًا، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 36 (2)، 235 - 248.

معبد، عبدالعليم محمد عبود، (2020)، الإستراتيجيات المستقبلية لإدارة أخطار الأوبئة والكوارث الصحية في ظل تجربة أزمة فيروس كورونا المستجد، المجلة العربية للدراسات الأمنية، 36 (2)، 39-292.

منظمة الصحة العالمية، (2020م)، تقرير أصل فيروس كورونا-سارس2-، جنيف.

منظمة التعاون الإسلامي، (2020م)، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد19- في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك).

النجار، فايز؛ النجار، نبيل؛ الزعبي؛ ماجد، (2013م)، أساليب البحث العلمي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان: الأردن.

نور، عدنان رحيم، (2020م)، القيادة التحويلية ودورها في إدارة الأزمات، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، السماوة، العراق، 10 (4)، 36 - 45.

هادي، سهيلة، (2021م)، كوفيد19-: الانعكاسات وإستراتيجيات المواجهة، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، 58 (2)، 77 -102.

وزارة الداخلية السعودية (MOI)، https://www.moi.gov.sa، تاريخ آخر زيارة 1443/8/29هـ.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

Alshamrani, E, Almuaigel, M., AlMohish, N. M., AlMarhoon, E H., Alzahrani, A., & AlQahtani, B. G. (2021). Anticipation of COVID-19 spread and prevention strategies in Saudi Arabia, a leader in worldwide pandemics management. Epidemiology, 10, 11.

Bhaduri, R. M. (2019). Leveraging culture and leadership in crisis management. European Journal of Training and Development. Vol. 43 No. 5 (6). 534-549.

Christensen, T., & Lægreid, P. (2020). Balancing governance capacity and legitimacy: how the Norwegian government handled the COVID-19 crisis as a high performer. Public Administration Review, 80(5), 774-779.

Mohsen Karimi Mehr, Ramezan Jahanian. (2016). Crisis Management and Its Process in Organization. Mediterranean Journal of Social Sciences, 7(5), 143- 145.

Mikusova, M., & Horvathova, P. (2019). Prepared for a crisis? Basic elements of crisis management in an organisation. Economic research-Ekonomska istraživanja, 32(1), 1844-1868.

Ministry of Health. (2020). The Kingdom of Saudi Arabia's Experience in Health Preparedness and Response to COVID-19 Pandemic, report documents the Kingdom's efforts to curb COVID-19, August 2020, KSA.

Nicola,M., Alsafi, Z, Sohrabi,C.(2020). The socio-economic implications of the coronavirus pandemic (COVID-19): A review. International Journal of Surgery, 78 ,185–193.

Nurunnabi M. (2020). The preventive strategies of COVID-19 pandemic in Saudi Arabia. Journal of Microbiology, Immunology and Infection, 1-5.

Parveen, M. (2020). Challenges Faced by Pandemic Covid 19 Crisis: A Case Study in Saudi Arabia. Challenge Journal, 63(6), 349-364.